الأمم المتحدة

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ٦٧
المعقودة يوم الأربعاء
١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣
الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد إنسانالي (غيانا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أودراوغو (بوركينا فاصو).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

البند ٣٤ من جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

(أ) تقريرا الأمين العام (A/48/522 و A/48/607)

(ب) مشروع القرار (A/48/L.32)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
أود أن أقترح أنه ما لم يكن هناك اعتراض ستقفل قائمة المتكلمين في مناقشة البند ٣٤ من جدول الأعمال في الساعة ٤/٣٠ من عصر اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
بالتالي، أطلب إلى الممثلين الراغبين في المشاركة في هذه المناقشة أن يدرجوا أسماءهم في قائمة المتكلمين في أقرب وقت ممكن.

السيد يعقوبي (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
السيد الرئيس، إذ أتوجه إليكم وإلى الجمعية، أود أيضا أن أتوجه إلى الرئيس السابق لاسرائيل، السيد اسحاق نافون، الحاضر معنا هنا اليوم في منصة الزوار.

إن شعوب العالم، بعد أكثر من ٤٠ عاما من الحرب الباردة والاستقطاب، تعمل جاهدة لبناء مستقبل أفضل، وتحاول تذليل الصراعات العرقية والدينية والقومية. ففي أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي سابقا تناضل الديمقراطيات الفتية من أجل وضع أسس مستقبل ينعم بالسلم والرخاء. وفي أوروبا الغربية، قام الاتحاد الأوروبي بوضع خطة ذات رؤيا عظيمة. ومعا، تقوم هذه البلدان ببناء حياة رخاء تقوم على أساس سليم من التعاون الإقليمي.

وفي الشرق الأوسط أيضا، تحطم التغييرات التاريخية القلاع العسكرية التي شيدها قرن من الصراع والحرب. وإذ نتطلع إلى عصر يسود فيه الرخاء والتعاون، أعود بذاكرتي إلى زمن كان فيه اليهود والعرب يعيشون بازدهار معا قبل ١ ٠٠٠ سنة في اسبانيا، عندما تشاطرنا عصرا ذهبيا. والآن، حان الوقت لنغتنم الفرصة لإقامة عصر ذهبي جديد، والتمتع بحقنا في حياتنا ومصائرنا. لقد آن الأوان لنضع الأسس للسلم والاستقرار والأمن والتقدم الاقتصادي والرقي

هذا المحضر قابل للتصويب .
ترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر** إلى Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178، مع مراعاة إدخالها على نسخة من المحضر.
وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

Distr. GENERAL

A/48/PV.67
18 January 1994

ARABIC

93-87301(A)

الإنساني في الشرق الأوسط الذي عصفت به الحروب.

لقد وضعنا حجر الأساس قبل ١٤ عاما باتفاقات كامب ديفيد، التي كانت معاهدة السلام الأولى بين اسرائيل ودولة عربية. وهذا العام، في ١٣ أيلول/سبتمبر، وعلى نفس الطاولة التي وقعت عليها تلك الاتفاقات، وقعنا إعلان المبادئ بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وفي ١٤ أيلول/سبتمبر وقعت اسرائيل والأردن على جدول أعمال للمفاوضات في سبيل إبرام معاهدة للسلام. وإننا نشكر الولايات المتحدة على الدور البنّاء الذي قامت به في تحقيق جميع هذه المنجزات، ونشكر الاتحاد الروسي والنرويج وجميع الآخرين الذين ساعد دعمهم في تشجيع هذه التطورات.

إن هذه الفتوحات السياسية يجب أن تقترن بالنمو والتنمية الاقتصاديين من أجل بناء سلم مستقر. فالتقدم الاقتصادي والتقدم البشري عمادان توأمان سيدعمان المنجزات السياسية.

وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر اجتمع ٤٦ بلدا ومنظمة في مؤتمر المتبرعين الدولي في واشنطن العاصمة. وقد تعهدوا بتقديم بليوني دولار أمريكي على مدى خمسة أعوام لتمويل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وأنشأت الأمم المتحدة قوة عمل رفيعة المستوى لتحقيق نفس الهدف. إن هذا الدعم المالي يكفل أن تقوم الاتفاقات بثبات على ساقين، إحداهما سياسية والأخرى اقتصادية.

تواجه اسرائيل والفلسطينيين معارضة، ولكننا نعتقد أن الذين يتطلعون إلى المستقبل سيفوزون على الذين وقعوا في شرك الماضي. فنحن كلانا نركز الآن على تنفيذ إعلان المبادئ. معا تقوم لجان التنسيق بوضع تفاصيل التنفيذ وفقا للجدول الزمني المتفق عليه.

كما أننا نحرز تقدما مع الفلسطينيين و ١٣ وفدا عربيا آخر في المفاوضات المتعددة الأطراف. وهناك نوجد فرصا للتعاون الإقليمي. ويشترك ٤٧ بلدا ومنظمة دولية، بما فيها الأمم المتحدة، في المحادثات المتعددة الأطراف. وتقوم خمسة أفرقة عاملة بمناقشة قضايا اللاجئين وتحديد الأسلحة والتعاون الاقتصادي الإقليمي والمياه والبيئة، على التوالي. فلا يمكن لأي بلد بمفرده أن يفعل الكثير بشأن هذه القضايا، ولكننا نستطيع معا أن نحرز تقدما كبيرا.

ولأول مرة، وافقت جميع الدول المشاركة في المحادثات بشأن التنمية الاقتصادية الإقليمية على خطة للعمل. وبموجب هذه الخطة سيبدأ تنفيذ ٣٥ مشروعا وحلقة عمل ودراسة في مجالات متنوعة. ولأول مرة في المفاوضات المتعددة الأطراف، إن المحادثات حول الشرق الأوسط بين بلدان الشرق الأوسط تجرى في الشرق الأوسط. فقد استضافت مصر في منتصف شهر تشرين الثاني/نوفمبر الفريق العامل المعني بالبيئة؛ ورحبت تونس بالفريق المعني باللاجئين قبل ذلك بشهر؛ وقد يجتمع في عمان في نيسان/أبريل ١٩٩٤ الفريق العامل المعني بالمياه.

ولأول مرة، نشهد فتوحات حقيقية في المجالين الثنائي والمتعدد الأطراف. ولكن عملنا لا يزال بعيدا عن الاستكمال. ومن شأن عقد قمة في دمشق أو القدس بين الرئيس الأسد، رئيس سورية، والسيد رابين، رئيس وزراء اسرائيل أن يساعد عملية السلام مساعدة كبيرة. دعونا نحقق فتحا نفسيا وسياسيا، كما فعل الرئيس المصري السادات عندما قدم إلى القدس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧.

دعونا نتمتع بحدود هادئة وآمنة مع لبنان. ليست لاسرائيل مطالب إقليمية في لبنان. إننا نتطلع إلى معاهدة للسلام ونأمل أن تمارس الحكومة اللبنانية سيادتها وأن تنزع أسلحة الإرهابيين الذين يستخدمون أراضيها كقاعدة للهجمات على اسرائيل.

وندعو أيضا الملك حسين ملك الأردن إلى توقيع معاهدة للسلام مع اسرائيل. وكما قال وزير خارجية اسرائيل شيمون بيريز في هذه القاعة:

> "... إننا نعيش جنبا إلى جنب مع المملكة الأردنية، وما هو بديهي من الناحية الجغرافية ينبغي أن يصبح واضحا جليا من الناحية السياسية". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ٦، ص ٢٥)

معاهدة تعتمد على قمة ما حققناه من تقدم بالفعل صوب العلاقات السلمية بين بلدينا. إننا نرغب في سلم شامل، يقوم على معاهدات فردية مع دول الخليج، ودول الشمال الافريقي، وجميع البلدان العربية والإسلامية الأخرى.

وأود أن أعرب عن أسفي إزاء مظاهر العنف،

والعديد من الإصابات والخسائر في الأرواح البشرية، وإزاء عدم توفر ضبط النفس والتسامح، رغم تفتح آفاق جديدة أمامنا جميعا. وأعتقد أن الحالة الصعبة ستمر. وأعتقد أن جميع الجوانب تعرف أننا قد تجاوزنا نقطة اللاعودة وإننا في طريقنا إلى حقبة جديدة من السلم والأمن والتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

خلال مناقشة الأمس قلت:

"... بالطبع، فإن العملية تواجه، وستواجه، تقلبات. فهذه مرحلة انتقالية، ولكن آن الأوان الآن لأن ندرك الحقيقة البسيطة التي تتمثل في أن علينا أن نختار بين قبول حلول وسط مؤلمة أو الصراع الدائم. وسينجح التنفيذ إذا ما عمل الطرفان بجلد وبروح عملية ومهنية من أجل تحقيق هذا الهدف. وأعتقد أن الجانبين يعملان بهذه الروح، رغم اللحظات الصعبة وتفجرات العنف". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ٦٦ ص ٢-٣)

فلنتقدم بسرعة، لأن التهديدات الموجهة ضد السلم ستنمو مع الوقت. إن الانتشار النووي وسباق التسلح يُلقيان ظلالا كثيفة على الشرق الأوسط، ويهدد المسلمون المتطرفون الخطرون بجر المنطقة إلى عصر حالك الظلمة.

وإن المجموعات التي تساندها إيران، مثل حزب الله، وحماس والجهاد الإسلامي، تستهدف عملية السلم ومؤيديها من العرب والاسرائيليين. وهذا جزء من استراتيجية واسعة لإشاعة القلقة في المنطقة برمتها ولتحقيق أحلامهم بالتوسع والسيطرة. وعندما وقعنا إعلان المبادئ مع منظمة التحرير الفلسطينية، ورحب العالم بتقدمنا بفيض منهمر من المباركات والتمنيات الحارة، رد المتعصبون بموجات من التهديد والعنف. ونحن مع جميع القوى المعتدلة المسؤولة في الشرق الأوسط التي تنشد مستقبلا أفضل، سنكافح الإرهاب بكل قوتنا وسنتوخى السلم بكل تصميمنا.

وقد قال ألبرت إينشتاين يوما ما:

"إن العالم مكان خطير للعيش - ليس بسبب الناس الذين هم شر ولكن بسبب الناس الذين لا يفعلون شيئا إزاءه".

لقد آن الأوان لأن تؤيد الأمم المتحدة صانعي السلم باتخاذ موقف يبين التغييرات التي وقعت في الشرق الأوسط. عندما يتخذ أعداء ألداء خطوات جريئة صوب المصالحة، يجب أن تقدم الأمم المتحدة دعمها وتشجيعها. وقد اخترنا نحن والفلسطينيون معا طريقنا إلى السلم ونطلب من الأمم المتحدة دعم هذا الخيار.

لقد آن الأوان لإزالة قرارات تتناقض مع إعلان المبادئ في جدول الأعمال. لقد آن الأوان لنبذ القرارات البالية التي عفا عليها الزمن والتي لا تعكس الحقائق الجديدة في الشرق الأوسط. إن القرارات التي كانت تستعمل كأسلحة سياسية في أوج اندلاع الصراع العربي الاسرائيلي لم يعد لها مكان في هذه الحقبة من المفاوضات والمصالحة. ولنتخذ بدلا منها قرارات تسهم في السلم وتبين أن الأمم المتحدة سترتفع إلى مستوى التحديات والفرص في عالم متغير. ويسرني أن قدمت الولايات المتحدة وروسيا والنرويج مشروع قرار جديد بالأمس مؤيدا عملية السلم وانجازاتها، وداعيا إلى المساعدة الدولية، والتعاون الإقليمي وسلم شامل.

لا يزال أربعة جنود اسرائيليين مفقودين في العمليات: زفي فيلدمان، وزكاريا بوميل، ويهودا كاتز ورون اراد. وإننا ندعو البلدان والمنظمات التي تحتجزهم إلى الالتزام بالقانون الدولي، وإبداء الحساسية الإنسانية وإعادتهم إلى وطنهم.

وندعو أيضا شركاءنا المتفاوضين معنا إلى إلقاء أسلحتهم الاقتصادية وإنهاء المقاطعة العربية. لا يمكن أبدا أن تكون المقاطعة مقبولة، وبالتأكيد ليس عندما نتقدم صوب السلم. إن المقاطعة عقبة في طريق السلم تعوق الرخاء وتضر بجميع المجتمعات في الشرق الأوسط.

ينبغي أن يستفيد العرب والاسرائيليون من التعاون الاقتصادي، وألا يعانوا من الحرب الاقتصادية. فلنتحد لتهيئة مستقبل أفضل، مستقبل من السلم والأمن، والنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي. في هذا المستقبل، على الأقل جزء من ٧٠ بليون دولار نبددها جماعيا على الأسلحة والقتال ستستثمر في التقدم الإنساني. وستتقدم العلوم والتعليم والصحة والتكنولوجيا ونحن نحول الطاقات والموارد الإنسانية عن الصراع. وستنتعش الاقتصادات عندما يولد السلم والاستقرار والنمو والفرص المتاحة للمشروعات المشتركة. وسيتزايد الاستهلاك ونحول الأموال من الأنشطة العسكرية إلى

القطاع المدنـــي. لـم يعـد تهديد الحـرب والزعزعة يؤديان إلـى تنفيـر السياحة والاستثمار الأجنبي. في هذه الحقبة الجديدة سنرفع مستوى المعيشة وسنحسن نوعيـــة الحيـــاة للجميع.

سيعيش الاسرائيليون والعرب في رخاء معا خلال التعاون. لقد بدأنا بالفعل، بخطة عمل كوبنهاغن المتفق عليها في تشرين الثاني/نوفمبر. يمكننا أن نوحد هياكلنا الأساسية - موانئنا البحرية ومطاراتنا، وطرقنا وسككنا الحديدية ومولدات الكهرباء ومفاعلات الطاقة. لقـد كانت القاهرة والقدس وعمـــان وبيروت ودمشق مرتبطة جميعها بالطرق البرية والسكك الحديدية قبل عـــام ١٩٤٨. وسنجدد هذه الروابط وسنخلق روابـــط جديدة. وان عربات النقل التجاري ستعبر الحدود على طرق سريعة جديدة. وسيتدفق السياح من بلد إلى آخر على رحلات جوية تجارية وقطارات حديثة.

وفي إيلات والعقبة وغزة وعسقلان يمكننا أن نبني مناطق تجارة حرة تجتذب الاستثمار وتوجد فرص العمل. وينبغي أن تطور وتصون اسرائيل والأردن معا ميناء بحريا عميقا واحدا، ومطارا حديثا في القطاع الصغير حيث تتصل العقبة وإيلات على البحر الأحمر. وإن خطا حديديا جديدا سيصبح جسرا بريا يصل الميناء في خليج إيلات بالسفن في البحر الأبيض المتوسط.

إن الحدود المفتوحة في وجه السياحة ستكون جسرا ممتدا على خليج التفاهم وستخلق المصالح الاقتصادية للحفاظ على الهدوء والسلم. لقد زودت الطبيعة والتاريخ منطقتنا بكثير من المآثر العجيبة. وينشد الحجاج من ثلاث ديانات أصولهم الروحية في الخليل والقدس وبيت لحم ومكة. ويتدفق المستمتعون بالعطلة إلى تل أبيب وشرم الشيخ من أجل الشواطئ الجميلة تحت سماوات زرقاء وجو معتدل، ويعجب المسافرون بالمناظر الرائعة في الأقصر والبتراء وبعلبك وتيمنا. سيولد التعاون في مجال السياحة مئات الآلاف من فرص العمل، وسيعزز اقتصاداتنا وسيدعم السلم.

إننا سنجني فوائد كبيرة لو بذرنا بذور السلم والتعاون الآن. وقال الأمين العام للأمم المتحدة في كلمته في حفل عشاء تكريما لرئيس وزراء إسرائيل اسحاق رابين:

"الآن هنـــاك لحظة جديدة في الزمن ... ولقد رأينا أن المفاوضات يمكن أن تكون فعالة ... ورأينا بذرة صغيرة للثقة أخذت تضرب جذورها في الأرض".

وما زلنا نواجه صعوبات أثناء مساعينا لترجمة الاتفاق إلى حقيقة واقعة. وأعداء السلام يحاولون منعنا من النجاح. ولكننا مع ذلك سنواصل العمل جاهدين لتحقيق سلم شامل في الشرق الأوسط. إن السلم أساس الأمن والتعاون الإقليمي، والتنمية الاقتصادية والتقدم الشخصي. وهذا هو التزامنا تجـــاه الأجيال القادمة - تجاه الشباب وتجاه أطفالنا. هذا هو التزامنا تجاه أنفسنا، وتجاه قناعاتنا الأخلاقية. هذا هو التزامنا تجاه الأمم والشعوب التي نمثلها. وليعمل المجتمع الدولي الممثل هنا بنفس الروح وبنفس الشعور من الالتزام، وبنفس التفاني في سبيل تحقيق هذا الهدف العظيم.

السيد اللقاني (المملكة العربية السعودية):

لا تزال قضيـــة الشـــرق الأوســـط محل اهتمام وقلق للمجتمع الدولي. ولقد شاهدنا في الأشهر القليلة الماضية ما نأمل أن يكون خطوات هامـــة على الطريـــق نحو تسوية شاملة وعادلة ودائمة للقضية الفلسطينية وللصراع العربي الإسرائيلي. والحقيقة أن إمكانية التوصل إلى حل سلمي في الشرق الأوسط قد تحسنت بشكل كبير مع بدء عملية السلام في الشرق الأوسط في عام ١٩٩١ في مدريد والتي تشارك فيها جميع الأطراف المعنية مباشرة. والحقيقة الهامة الأخرى اليوم هي أن المجتمع الدولي قد توصل الآن إلى إجماع على المبادئ الرئيسية لتسوية شاملة في الشرق الأوسط وهي انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس الشريف والجولان السوري، وذلك استنادا إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وتنفيذ إسرائيل لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، الخاص بالانسحاب من جنوب لبنان، واحترام حق جميع الدول في المنطقة في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا، والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وتنفيذها، وبصورة خاصة حقه في تقرير المصير.

لقد أثار الاتفاق على إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفسطينية والحكومة الإسرائيلية والذي تم توقيعه في واشنطن في ١٣ أيلول/سبتمبر الماضي شعورا بالتفاؤل رغم محدوديته باعتباره اتفاقا للحكم الذاتي في الأراضي الفلسطينية المحتلة يبدأ من غزة وأريحا وهو يعتبر خطوة أولى لإقامة السلام العادل والشامل والدائم بين العرب وإسرائيل. إذ أنه من الطبيعي أن يسهم في حل القضية الفلسطينية وهي لب

النزاع العربي - الإسرائيلي في التوصل إلى التسوية بين العرب وإسرائيل، لقد لاقى الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي داخل الأوساط الفلسطينية والعربية والدولية ترحيبا واسعا يعبر عن رغبة صادقة في إقامة السلام في الشرق الأوسط. ولكننا نرى أنه من المتوجب أن يواكب المجتمع الدولي هذا التقدم، بتوفير الدعم الاقتصادي والإنمائي لإنشاء الهياكل الإدارية اللازمة لوضع اتفاق الحكم الذاتي موضع التطبيق الناجح. لقد شاركت المملكة العربية السعودية في مؤتمر المانحين الذي عقد في واشنطن في أوائل تشرين الأول/ اكتوبرالماضي وأعلنت عن تبرعها بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار خلال عام ١٩٩٤ لدعم الهياكل الأساسية والاقتصادية والأمنية في الأراضي الفلسطينية. ونحن نعتقد أن على المجتمع الدولي أن يعي أن توفير هذا الدعم هو في غاية الضرورة لوضع اتفاق الحكم الذاتي موضع التنفيذ الناجح.

إن ترسيخ دعائم السلم في الشرق الأوسط يتطلب الوصول إلى نتائج ملموسة للقضايا الرئيسية وعلى رأسها القدس الشريف، باعتبارها جزءا من الأراضي العربية المحتلة. ومبعث قلقنا واهتمامنا اليوم هو إصدار المحكمة العليا الإسرائيلية قرار قبل أيام قليلة باعتبار المسجد الأقصى المبارك جزءا لا يتجزأ من مساحة (دولة إسرائيل) واخضاع جميع ما يجري فيه من أعمال الترميم والصيانة إلى قانون التخطيط والبناء وقانون الأثريات الإسرائيلي.

وتتعمد سلطات الاحتلال الإسرائيلي التدخل الفعلي والمباشر في شؤون المسجد الأقصى المبارك مما سيؤدي إلى صراعات بالغة الخطورة في المدينة المقدسة. إن هذا القرار الجديد يشكل بلا أدنى شك انتهاكا صارخا لمكانة المسجد الأقصى، واعتداء على سلطة الأوقاف الإسلامية، وانتهاكا صارخا لقرارات الأمم المتحدة الخاصة بوضعية القدس والتي تعتبر أي إجراءات أو أعمال ترمي إلى تغيير الوضع القانوني للقدس هي إجراءات باطلة ولاغية، ولا يمكن أن تغير وضع القدس وعلى رأسها قرارا مجلس الأمن ٢٥٢ (١٩٦٨) و ٢٦٧ (١٩٦٩).

ولا بد أن تقوم إسرائيل باتخاذ تدابير لبناء الثقة واظهار نوايا حسنة نحو التوصل إلى تسوية في الشرق الأوسط على أن تكون هذه التدابير في جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها الجولان السوري والانسحاب من الجنوب اللبناني. إن قضية المستوطنات وعودة اللاجئين الفلسطينيين هي أيضا من الأولويات التي يجب أن توليها عملية السلام في الشرق الأوسط جل اهتمامها. إن اليهود المتطرفين يريدون إنشاء ١٣٠ مستوطنة جديدة في الضفة الغربية وغزة والجولان، بالإضافة إلى ٢٠٣ مستوطنات حالية. ويطلق مجلس "يشع" للمستوطنين اسم "هذه بلادي" على هذه الخطة التي تهدف إلى تشويش مسيرة الانسحاب في محاولة لوقفها التام؛ وفقا لجريدة "يديعوت" الصادرة بتاريخ اليوم.

إن هذا كله ينذر بتدهور الأوضاع الأمنية التي تطالعنا الصحف بها منذ أيام قليلة. ولذلك نحن نؤكد على أنه من المتوجب على سلطات الاحتلال الإسرائيلية أن تتخذ تدابير لبناء الثقة لا لإزالتها وإزالة الأمل بإيجاد تسوية حقيقية وسلام دائم في المنطقة.

ونحن في المملكة العربية السعودية ننظر إلى اليوم الذي سوف يسود هذه المنطقة الأمن والاستقرار على أمل أن تعود كما كانت في التاريخ واحة من واحات الإزدهار والتقدم الإنساني.

السيد نوتردايم (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):

لقد أدى عقد مؤتمر مدريد في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ إلى إشاعة الأمل في مستقبل جديد لكل شعوب الشرق الأوسط. وبدأ ذلك الأمل يتحقق في ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ بتوقيع الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني في واشنطن، الذي هللت له البلدان أعضاء الاتحاد الأوروبي باعتباره نقطة تحول حاسمة في عملية السلم الجارية منذ عامين. ونحن نرى أن هذا الاتفاق يفتح المجال لآفاق واسعة لحل سياسي تفاوضي للصراع العربي الإسرائيلي برمته. وبالنسبة للاتحاد الأوروبي، فإنه ملتزم بمواصلة الاضطلاع بدوره النشط والبناء والمتوازن في عملية السلم. والاتحاد الأوروبي في إطار سياسته الخارجية وسياسة أمنه المشترك، يعتزم أن يقوم بعمل مشترك لتكملة عملية السلم في الشرق الأوسط، وذلك بتعبئة موارد الاتحاد السياسية والاقتصادية والمالية لدعم خطة للسلم الشامل.

إن الاتحاد الأوروبي، إذ يتمسك بمواقفه المبدئية طويلة العهد، عاقد العزم على دعم الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني الأخير سياسيا واقتصاديا. ونعتزم الاشتراك في أية ترتيبات دولية يمكن أن تنجم عنه، وقد تعهدنا بتكملة برنامجنا الحالي للمساعدة بالتزامات مالية كبيرة تمكن الجهات التي تكون احتياجاتها عاجلة للغاية من الانتفاع بمزايا

الاتفاق.

إن نجاح الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني، الذي هو في حد ذاته نتيجة لعملية محادثات طويلة أثمرت بفضل ما تحلى به القادة الإسرائيليون والفلسطينيون من الشجاعة وبعد النظر، يجب أن يمهد السبيل الآن لسلم شامل في المنطقة، وهو هدف نلتزم به بشكل خاص. ويأمل الاتحاد الأوروبي في أن يحرز تقدم في إطار المحادثات الأخرى الثنائية والمتعددة الأطراف بشأن التعاون في المستقبل. ونأمل في هذا الصدد في أن تشترك سوريا ولبنان الآن في هذه المساعي على المسار المتعدد الأطراف لعملية السلم.

ويتابع الاتحاد الأوروبي باهتمام كبير تحسن الحالة في لبنان على الرغم من أن تجدد التوتر هناك في الصيف الماضي أثبت أن الطبيعة الهشة للاستقرار في ذلك الجزء من الشرق الأوسط ستبقى ما لم تتحقق تسوية شاملة. ونحن ما زلنا نضغط من أجل الاستعادة الكاملة لسيادة لبنان واستقلاله ووحدته وسلامته الإقليمية، ونعيد التأكيد على دعمنا الثابت لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ونؤكد مرة أخرى على ضرورة تمكين تلك القوة من الوفاء بولايتها في ظل أشد الظروف الممكنة أمنا.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يعلن مرة أخرى أن على العراق أن يمتثل دون إبطاء لكل أحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويحدونا الأمل في أنه لكي يستعيد العراق مكانه في المجتمع الدولي عليه أن يمتثل لجميع التزاماته. بيد أننا مضطرون لأن ننوه بأن الحالة ما زالت سلبية كما يتضح من عدم احترام العراق لحرمة حدوده الدولية مع الكويت ولسيادة ذلك البلد بشكل عام. وما يجعل الحالة أكثر إحباطا سياسة القمع المنتظم لطائفة الشيعة في الأهوار الجنوبية واستمرار الحصار الاقتصادي ضد المحافظات الشمالية. وعلاوة على ذلك، يتعين على العراق أن يوافق على تنفيذ قراري مجلس الأمن ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١) اللذين ترمي أحكامهما إلى تحسين ظروف معيشة السكان المدنيين في العراق. ويرحب الاتحاد الأوروبي بقبول العراق الرسمي وغير المشروط مؤخرا لقرار مجلس الأمن ٧١٥ (١٩٩١). ويحدونا الأمل في أن يلتزم العراق بالتعاون مع اللجنة الخاصة ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إطار تنفيذ خطط الرصد والتحقق.

وفيما يتعلق بالجهد المشترك ضد آفة الإرهاب الدولي، فإن الاتحاد الأوروبي متمسك بتنفيذ ليبيا الكامل والفوري لقرار مجلس الأمن ٨٨٢ (١٩٩٢).

ويشعر الاتحاد الأوروبي بقلق إزاء رفض السلطات الإيرانية للاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني المؤرخ في ١٣ أيلول/سبتمبر . ويحدونا الأمل في أن تتخلى إيران عن موقفها السلبي تجاه هذا الاتفاق التاريخي، وأن تضطلع على نحو سريع بدورها الواجب في النهوض بعملية السلم الشامل لصالح جميع دول المنطقة. ولدينا شواغل أيضا تجاه الحقوق والحريات الأساسية للأفراد والأقليات في إيران. وما زلنا نرى أن استمرار سريان حكم الإعدام المفروض بفتوى ضد الكاتب سلمان رشدي يمثل انتهاكا واضحا لحقوق الإنسان والقانون الدولي. وعلاوة على ذلك، ينتظر الاتحاد الأوروبي من إيران المزيد من الوضوح بغية تحقيق الرصد المستمر لاقتناء ذلك البلد لأسلحة التدمير الشامل.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على التزام الاتحاد الأوروبي الثابت بالسعي النشط لتحقيق السلم والاستقرار على نحو دائم وشامل لصالح الجميع في الشرق الأوسط. وسنواصل بذل كل جهد ممكن للمساعدة في التوصل إلى تسوية شاملة في تلك المنطقة، وهي منطقة تربطنا بها صلات كثيرة في الماضي والحاضر ونعتبرها قريبة جدا منا.

السيد العربي (مصر): تجئ مناقشتنا لبند "الشرق الأوسط" في توقيت له أهميته في تاريخ تلك المنطقة. فقد أثمرت عملية السلام التي بدأت في مدريد، وأسفرت عن اتفاق وليد بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل للاعتراف المتبادل بينهما، كما أسفرت عن إعلان مبادئ لترتيبات الحكم الذاتي المؤقتة. كذلك تم إحراز تقدم في مسار المفاوضات الأردنية - الإسرائيلية، وتم التوقيع على اتفاق حول جدول أعمال للمفاوضات بين الدولتين.

إن بدء مفاوضات مباشرة وتوصل تلك المفاوضات إلى اتفاق يبدأ بمقتضاه انسحاب القوات الإسرائيلية من بعض الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا بد أن يدعوانا إلى التفاؤل والأمل بأن يكون ذلك الاتفاق بمثابة خطوة أولى نحو التنفيذ الكامل للمراجع التي تستند إليها عملية السلام: قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٩٢) بمضمونهما الحقيقي المتمثل في إقامة سلام عادل وشامل يتضمن انسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية المشروعة.

لا نعتقد أننا نفرط في التفاؤل أيضا حين نأمل أن يتم احراز تقدم أيضا على مسار المفاوضات السورية - الاسرائيلية للتوصل الى سلام كامل بين البلدين في اطار استرداد سوريا لسيادتها على كامل أراضيها المحتلة في الجولان، ونثق بأن التوجه نحو السلام كل لا يتجزأ، وأنه إذا ما صحت رغبة الأطراف وخلصت النوايا فإن الشعوب كافة في المنطقة سوف تبدي تأييدها الكامل لبذل أية تضحيات يتطلبها التوصل الى السلام الشامل.

لقد قيل في الماضي عن بعض الدول إنها لا تستطيع تحمل عبء حرب على أكثر من جبهة في آن واحد ولكن من الصعب الآن أن يقال إن مسيرة السلام تتأخر بحجة أن السلام لا يمكن أن يتم على جبهتين أو ثلاثة في نفس الوقت.

لقد خاضت مصر تجربة السلام في ظل ظروف صعبة وقدمت تضحيات عديدة لم تحل بينها وبين مواصلة التمسك بهذا الاختيار، واليوم تقف أحكام معاهدة السلام بين مصر واسرائيل، والتي تعتبر التفسير السليم لمعادلة السلام الكامل مقابل الأرض بالكامل، كصرح شامخ ونموذج يحتذى. ويمكن الجزم بأنه لو لم تنجح تلك التجربة الرائدة لما كان ممكنا لعملية السلام الراهنة أن تبدأ أو أن يكتب لها النجاح في يوم من الأيام.

تهتم مصر بصفة خاصة بالمفاوضات متعددة الأطراف المعنية بالحد من التسلح وتأمل في أن يمكن من خلالها الوصول الى الهدف الذي طالما دعت اليه مصر في الجمعية العامة للأمم المتحدة وخارجها، ألا وهو انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن كافة أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وقد دعت مصر الى التخلي عن مفاهيم الهيمنة والتفوق العسكري أو احتلال الأراضي كأساس لتحقيق الأمن، وأكدت أن السلام الشامل هو الضمان الحقيقي لأمن الأطراف كافة. وفي ظل سلام شامل وكامل، يمثل خطر انتشار الأسلحة النووية شبحا يهدد مستقبل المنطقة بأكملها. ولذا فإن مصر تدعو اسرائيل الى الدخول في مفاوضات جادة حول نزع السلاح النووي وقبول اخضاع منشآتها النووية للضمانات الدولية والانضمام الى معاهدة منع الانتشار النووي.

كما تشارك مصر بنشاط في المفاوضات المتعددة الأطراف للتعاون الإقليمي في الشرق الأوسط والتي يمكن أن تمثل حافزا قويا لكل الأطراف لإحراز تقدم في المفاوضات الثنائية يمكن معه بدء ذلك التعاون الإقليمي المنشود. وقد استضافت مصر مؤخرا مجموعة العمل المعنية بالبيئة في المفاوضات المتعددة.

إننا نأمل أن ننظر قريبا الى وثائق الأمم المتحدة التي تعالج الصراع في الشرق الأوسط كمرجع من مراجع دراسة التاريخ. ونتطلع الى مستقبل تقوم فيه الأمم المتحدة بدور أساسي في مساعدة شعوب منطقة الشرق الأوسط جميعها في تنمية اقتصادياتها والارتقاء بمستوى شعوبها، ونعتقد أن الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة لمساندة الشعب الفلسطيني في خطواته الأولى نحو الوصول الى سلام عادل وشامل يعد مثالا نموذجيا لهذا الدور المرتقب لمنظمتنا الدولية. ونعتقد أننا قريبون من تحقيق ذلك الهدف، ولكننا نحتاج الى كل دعم وتأييد من جانب المجتمع الدولي. إن مصر تواصل جهودها من أجل دعم مفاوضات السلام، حيث تستضيف الآن المفاوضات الفلسطينية - الاسرائيلية، لتنفيذ إعلان المبادئ وتشجيع اسرائيل وبقية الأطراف على تحقيق تقدم مماثل على بقية المسارات.

إننا نرجو أن تواصل الجمعية العامة للأمم المتحدة تأييدها للمبادئ الثابتة التي يجب أن تقوم عليها التسوية الشاملة والعادلة للصراع في الشرق الأوسط بكل جوانبه. ونؤمن أن مثل هذه التسوية سوف تسهم بشكل كبير في خلق واقع جديد في منطقة الشرق الأوسط يعود بها الى مكانة متميزة تؤهلها للمساهمة مع بقية دول العالم في تقدم البشرية.

السيد بارامسواران (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

ما فتئت الجمعية العامة مشغولة بمسألة الصراع في الشرق الأوسط لفترة تكاد تساوي فترة وجود الأمم المتحدة. ويكمل هذه المسألة قضية فلسطين. وعلى الرغم من الجهود العديدة لإيجاد تسوية شاملة وكاملة لهذه المشكلة المعقدة جدا التي تنطوي على مصالح الشعب الفلسطيني الذي تمثله منظمة التحرير الفلسطينية ومصالح عدد من بلدان المنطقة، فإن السلام لسوء الحظ لا يزال مستعصيا.

إن التوقيع مؤخرا على اعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة يعتبر انطلاقة جديدة في الخطوات الرامية الى ايجاد حل شامل وكامل للصراع الذي طال أمده في الشرق الأوسط. إن هذا التطور الذي

لم يسبق له مثيل والذي كنا في الماضي نعتبره أمرا مستحيلا، تحقق بفضل الحالة الجديدة للعلاقات الدولية وهي الحالة التي تقوم الآن نتيجة لانتهاء الحرب الباردة.

وعندما نظرت الجمعية العامة في البند ٣٥ من جدول الأعمال "قضية فلسطين" قبل يومين، رحبت الدول الأعضاء على نطاق واسع بإعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، بيد أن الزخم الذي تحقق نتيجة لهذه الخطوة الأولى لا ينبغي أن يضيع. ولذلك نكرر دعوتنا للأطراف المعنية مباشرة بأن تضمن التحقيق الكامل وفي الوقت الحسن لمختلف التفاهمات التي أمكن التوصل اليها في إعلان المبادئ الأخير.

ورغم ذلك ليس إعلان المبادئ إلا نقطة البداية في السعي الطويل الى تحقيق سلم دائم في الشرق الأوسط ولئن كان هذا الإعلان يتناول الشواغل الأولية للشعب الفلسطيني واسرائيل فإن القضايا المعلقة الأخرى التي تؤثر على الدول الأخرى في الشرق الأوسط مثل سوريا والأردن ولبنان، تحتاج أيضا الى أن نتصدى لها على وجه السرعة في الجهود المستمرة من أجل التوصل الى تسوية شاملة. هذه القضايا وغيرها من القضايا الأخرى لها صلة بنظر الجمعية العامة حاليا في البند ٣٤ من جدول الأعمال "الحالة في الشرق الأوسط".

إن ماليزيا تعرب بثبات عن تأييدها لحل شامل لصراع الشرق الأوسط، حل يأتي بالسلم الدائم والاستقرار لكل البلدان في المنطقة، وفقا لما ينص عليه قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ومن ثم فنحن متفائلون إزاء أن النية الحسنة السياسية التي أدت الى التوقيع على إعلان المبادئ الأخير بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل يمكن أن تتواصل الآن لتسود السعي الى حلول للمشاكل الباقية الخاصة بالصراع في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تواصل اسرائيل الآن التفاوض الذي سيؤدي الى انسحابها من مرتفعات الجولان السورية المختلفة وكذلك من الأراضي العربية المحتلة الأخرى وفقا لما تنص عليه القرارات المختلفة للأمم المتحدة.

ونأمل أيضا ألا تتخذ أية دولة عضو أي اجراء يجعل السعي الى حل شامل لهذه المشكلة أمرا أكثر تعقدا، ويجب أن تتقيد الدول الأعضاء أيضا على نحو صارم بقرار الجمعية العامة ٦٣/٤٧ باء المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، الذي يتناول موضوع نقل بعض الدول لبعثاتها الدبلوماسية الى القدس انتهاكا لقرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠) المؤرخ في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٠. وفي الواقع لدى ماليزيا ايمان راسخ الجذور بضرورة أن ينظر على وجه خاص في مسألة القدس ذاتها خلال عملية السلام.

وهناك حاجة أيضا الى النظر في القضايا الأخرى ذات الصلة، ومن بينها الاعتقاد السائد بأن اسرائيل تملك قدرة نووية. وما من شك أنه يثير المخاوف فيما بين البلدان في المنطقة وأنه أسهم الى حد كبير في البناء العسكري الجاري في المنطقة. وإذا ما كانت اسرائيل تملك بالفعل قدرة نووية، ينبغي أن تخضع أنشطتها ومرافقها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولتفتيشها. وفي المسألة النووية، من المهم أن ينظر للأمم المتحدة على أنها تتعامل مع كل البلدان التي يزعم أنها حائزة لقدرة نووية مماثلة على قدم المساواة. وماليزيا تعلن عن تأييدها لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وكذلك منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل الأخرى، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

ولقد شهدنا هذا العام تطورات ايجابية في السعي الى احلال السلم الدائم في الشرق الأوسط. يجب أن تتحرك هذه العملية الى الأمام دون اعاقة. ويحدونا الأمل الوطيد أن يتسنى لنا أن نحيط علما بالمزيد من التطورات الإيجابية في الشرق الأوسط عند النظر في هذا البند مرة أخرى في دورة العام القادم.

السيد بيتسوان (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

باعتزاز متجدد وثقة بمزية نظام التفاوض الدولي أخاطب بعد ظهر هذا اليوم الجمعية العامة والدول المتحضرة تحت قيادة رئيسنا القديرة، ومستلهمة إمكانات تحقيق السلم والوئام والرخاء المشترك والوحدة، نشهد كتابة فصل جديد في التاريخ.

وفيما نتكلم، ينتشر وميض أمل جديد في جميع أرجاء الشرق الأوسط بعد الاعتراف المتبادل بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وفي الواقع، أن العالم شهد بداية جديدة عندما تصافح الرئيس عرفات ورئيس الوزراء رابين في الحديقة الجنوبية بالبيت الأبيض في واشنطن في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، مما دلل على اتخاذ الخطوة الأولى في خطة السنوات الخمس للحل الدائم للصراع في الشرق الأوسط. وتتوجه حكومة تايلند الملكية بالتهانئ للرجلين لحكمتهما واتساع

أفقهما وشجاعتهما في تحقيق ما نأمل أن يكون نهاية أحد النزاعات الإقليمية الأكثر إثارة للألم في هذا القرن.

ومع ذلك، يجب ألا يغيب عن بالنا أنه لن يتسنى لنا أن نكفل الأمن والرخاء بجرة قلم رئاسية. وبالعكس، فإن النشوة الأخيرة قد شابها العنف وسفك الدماء مما يكشف عن ضعف التسوية السلمية. وعلى ضوء هذه الأحداث، يجب أن يواصل المجتمع الدولي العمل مع الطرفين لحماية وضمان الوئام المتبادل بينهما. ووفدي يحث كل الأطراف على توفير الدعم الكامل حتى يتسنى للتسوية السلمية أن تصبح تسوية دائمة وعملية. وستواصل حكومة تايلند الملكية رصد التطورات الايجابية وتقديم المساعدة بكل الوسائل السلمية لعملية السلام.

والتوقيع على إعلان المبادئ بشأن الحكم الذاتي الفلسطيني في الأراضي المحتلة هو إنفراج محمود جاء بعد سنوات من الصراع والجمود. وحكومتي تأمل أن يعترف المجتمع الدولي قريبا بالسيادة الوطنية والسياسية للشعب الفلسطيني، ونحن ندعو الأمم المتحدة أن توجه عملية السلام وأن تكفل للشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف واستقلاله وتقرير مصيره. وحكومة تايلند، إذ تؤكد من جديد ايماننا بعدم جواز حيازة الأرض بالقوة، تود أيضا أن تشجع اسرائيل على التعجيل بسحب قواتها الأولى من قطاع غزة ومنطقة أريحا وكذلك من الأراضي العربية المحتلة الأخرى. ونحن نرى أن المنطقة، بفضل بناء الثقة هذا في عملية صنع السلم في الشرق الأوسط، تكون قد حققت حقا المواءمة بين السلم والعدل على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وعملية اتفاق السلم التي طال انتظارها، والتي بدأت في مدريد وانتهت في واشنطن، تمثل في الواقع ذروة سنوات من المناقشات والمداولات والصبر. ووفدي يعتز بالإسهامات التي لا غنى عنها لمفاوضات السلام بين الأردن واسرائيل في تحقيق هذا الهدف. وحكومة تايلند الملكية تحيي اعتماد جدول أعمال مشترك بين دولة اسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية بوصفه اسهاما مشرفا آخر في التوصل الى حل دائم للصراع العربي الاسرائيلي.

وتايلند شأنها شأن الأردن، تفهم تمام الفهم المشاكل الناجمة عن الصراعات الإقليمية وتدفق اللاجئين مما يؤثر على البلدان المجاورة. ووفدي يحيي الوفد الأردني لإيواء بلده عددا كبيرا من اللاجئين ولرعايته لهم الذين ما برحوا يهربون منذ ١٩٤٨ من الإضطرابات والمصاعب سعيا وراء السلم والهدوء وملاذ آمن. ومما يشجعنا بدوره اعتماد جدول الأعمال المشترك هذا ونأمل أن يؤدي الى قبول المزيد من الحلول المرضية للجانبين.

سنحتفل بعد أيام قليلة بالذكرى السنوية الرابعة والأربعين لإنشاء وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وأونروا، وهو الاسم الذي أصبحت تعرف به، قد أدت وظائفها بحزم وفعالية، والعمل في ظل قيود الميزانية في خضم الانتفاضة مثل بالفعل تحديا لإضطلاع الوكالة بولايتها بنجاح. ومع ذلك، نجحت الوكالة. ففي بيئة عدائية للغاية، تسنى لها أن توفر العديد من الخدمات للملايين من اللاجئين في هذه المنطقة. والتدريب الأولي والمهني، والرعاية الصحية الشاملة، والانخفاض الحاد في معدل الوفيات، قد أسهمت في صون الثقافة والتقاليد الفلسطينية.

ولئن كان من المهم أن تواصل الوكالة أداء مهمتها الصعبة التي تتمثل في تقديم المساعدة اللازمة للاجئين الفلسطينيين نؤمن أيضا بأنه ينبغي أن يتركز اهتمامها الآن في أن تنفذ على نحو فعال برنامجا متكاملا للمساعدة مما يشكل جزءا لا يتجزأ من عملية إعادة البناء وإعادة التأهيل. وفي هذا الصدد، ستواصل حكومة تايلند الملكية دعم أعمال الوكالة الى حين إحلال السلم الشامل في الشرق الأوسط.

إن هدنة مسلحة وحلا سياسيا لا يكفيان وحدهما لتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي الذي يشكل شرطا أساسيا مسبقا للسلم العادل والدائم. لقد أسهم عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) اسهاما كبيرا في الماضي في النضال السياسي للفلسطينيين. ويرى وفد بلدي أن السجل الممتاز للأونروا لا بد من الإبقاء عليه؛ وأرجو ألا ننسى أن اللاجئين ليسوا مسؤولية الأمم المتحدة وحدها بل مسؤولية جميع الأمم المتمدينة بوصفها أعضاء في المجتمع الدولي.

لقد رأينا عدوين لدودين يتصافحان ويلتزمان باحتمالات السلام. وتود حكومة تايلند الملكية أن تهنئ، مرة أخرى، جميع الأطراف في هذه الاتفاقات التاريخية. وتايلند على استعداد للمساعدة في عملية السلام، وفي التوصل إلى اتفاق للسلام الشامل والدائم والعادل. وتشجعنا حقا إمكانية عودة السلام إلى الأرض المقدسة.

السيد أبو الحسن (الكويت):

يسعدني، باسم وفد دولة الكويت، أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى معالي الأمين العام للأمم المتحدة، الدكتور بطرس بطرس غالي، على جهوده وتقريره المقدم إلينا عن الحالة في الشرق الأوسط.

تنظر الجمعية العامة اليوم، في دورتها الحالية، في قضية الشرق الأوسط في ظل خلفية من التغيرات الجذرية في الساحة السياسية الدولية، وفي الشرق الأوسط بالذات. فعلى الصعيد الدولي، ومع انتهاء الحرب الباردة حل التعاون بين الدول بدلا من المواجهة بينها، مما أعطى فرصة فريدة لكسر الجمود في منطقة الشرق الأوسط، وتوقيع الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي حول انسحاب اسرائيل من غزة وأريحا، والذي من المفروض أن يبدأ تنفيذه خلال الأسبوعين القادمين، بعون من الله.

إننا نعتبر هذا الاتفاق مجرد مدخل لعملية متكاملة لتحقيق السلام الشامل القائم على الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة في سوريا ولبنان وفلسطين. ومن هنا تكتسب مناقشة القضية الفلسطيمية وبند الشرق الأوسط في هذه الدورة أهمية خاصة.

إننا نرى أن مناقشة هذه القضية انطلاقا من تلك الخلفية، يساهم في تهيئة المناخ المناسب لبذل جهود إضافية ترمي إلى تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة لمشكلة فلسطين، التي هي محور الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

مما لا شك فيه أن تحقيق تسوية شاملة ودائمة وعادلة في الشرق الأوسط، من بين الأهداف ذات الأولوية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وصونهما. ويجب النظر إلى عملية السلام التي بدأت في مدريد وإلى المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف بأنها الطريق المضمون للوصول عبرها إلى تحقيق سلام دائم في منطقة الشرق الأوسط، ولذلك يجب النظر إليها لا على أنها سوف تحقق نصرا لطرف وهزيمة لطرف آخر، بل على أنها سوف توفر فرصة لجميع شعوب المنطقة للعيش بسلام وأمن.

إن الحقيقة الهامة اليوم هي أن المجتمع الدولي قد توصل الآن إلى إجماع على المبادئ الرئيسية لتسوية شاملة في الشرق الأوسط انطلاقا من مبدأ "الأرض مقابل السلام". وتتلخص هذه المبادئ في العناصر التالية: أولا، انسحاب اسرائيل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما فيها القدس الشريف والجولان العربية السورية، وذلك استنادا إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)؛ ثانيا، انسحاب اسرائيل من جنوب لبنان وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، واحترام سيادة لبنان واستقلاله، والحفاظ على سلامته الاقليمية ووحدته الوطنية داخل حدوده المعترف بها دوليا، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية؛ ثالثا، الاعتراف بالحقوق المشروعة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وتنفيذها، بما في ذلك حقه في تقرير المصير؛ رابعا، احترام حق جميع دول المنطقة في العيش في سلام وأمن ضمن حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

لقد شاركت بلادي، الكويت، في المفاوضات المتعددة الأطراف التي دعا إليها مؤتمر السلام في مدريد. وكانت تحدونا في ذلك، ولا تزال، قناعتنا بوجوب التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة لمشكلة الشرق الأوسط، وصلبها القضية الفلسطينية، تسوية تستند إلى مبادئ الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي.

لقد كان أحد أهم أهداف إنشاء الأمم المتحدة هو قيام علاقات صداقة مبنية على احترام مبدأ الحقوق المتساوية وحق تقرير المصير للشعوب في العالم تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة. إن حق تقرير المصير هو هدف وطني أساسي لضمان الحقوق الوطنية الأخرى لشعب ما يشعر بكيانه الوطني المستقل، ألا وهو حق الاستقلال والسيادة.

ويجب أن يتم، أو يتحقق، حق تقرير المصير دون ضغوط خارجية أو ممارسة قمعية. إن الاحترام الكامل للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني هو عنصر لا يستغنى عنه في تحقيق سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط.

إننا نشعر بقلق كبير إزاء استمرار تدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة نتيجة للممارسات التي تنتهجها سلطات الاحتلال، وذلك رغم وعودها والتزاماتها، خصوصا خلال هذه الفترة التي يسودها أمل تحقيق السلام العادل؛ إذ تدل المعلومات الواردة في تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على استمرار وزيادة تفاقم الحالة الخطيرة لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة نتيجة للقمع الصارم للانتفاضة الفلسطينية المدنية التي بدأت منذ خمس سنوات

ونصف السنة. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الاحتلال هو، بحد ذاته، انتهاك خطير لحقوق الانسان الأساسية. ونحن في الكويت نعرف معنى الغزو والاحتلال نتيجة العدوان العراقي الغاشم على بلادي.

إننا مقتنعون بأن عملية السلام ينبغي أن تقترن بتدابير لبناء الثقة، من شأنها أن تقلل من الصعوبات التي يواجهها الشعب الفلسطيني في بلاده، وتحسن المناخ العام في منطقة الشرق الأوسط. ونحن نتساءل كيف تُقدم اسرائيل على اتخاذ اجراءات معاكسة لبناء الثقة. لقد أصدرت المحكمة العليا الاسرائيلية قرارا باعتبار المسجد الأقصى المبارك جزءا من مساحة "دولة اسرائيل"، وإخضاع جميع ما يجري فيه من أعمال الترميم والصيانة إلى قانون التخطيط والبناء وقانون الأثريات الاسرائيلي. إن هذا القرار مخالف لقرارات مجلس الأمن التي تعتبر أي محاولة لتغيير معالم القدس، أو أية اجراءات لضم المدينة المقدسة لاغية وباطلة. إننا في الحقيقة، وفي ظل الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي، نتوقع من اسرائيل اتخاذ اجراءات لدعم هذا الاتفاق وبناء جسور الثقة بين الشعبين الفلسطيني والاسرائيلي. إن ما نراه الآن هو عكس ما نتوقعه، لأن الاجراءات الاسرائيلية تشير إلى نتائج سلبية ستترتب عليها، ويجب تجنبها.

يجب اليوم على جميع الأطراف، بما في ذلك الأطراف في المفاوضات والأطراف التي يمكنها الإسهام في تقدمها، أن تعتمد نهجا بناء ومسؤولا، وأن ترفض أية خطوات يمكن أن تعقّد عملية السلام. وإننا نأمل أن تقوم الأمم المتحدة بتعزيز المفاوضات العربية - الاسرائيلية التي تجري الآن.

إن بلادي تؤيد ما أورده الأمين العام في تقريره بمضاعفة الجهود لمشاركة الأمم المتحدة في عملية المفاوضات التي رحب بها جميع الأطراف اليوم.

ونحن نذكر اليوم كيف أن عملية حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة قد نشأت في منطقة الشرق الأوسط، وأنه حتى من الجانب الإنساني والاقتصادي والاجتماعي، فإن الأمم المتحدة تملك سجلا متواصلا من المساعدة في المنطقة.

إن بلادي الكويت ترحب مع سائر البلدان العربية الأخرى بدور مساهم للأمم المتحدة في التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة، وإلى تأمين الأسس التي يمكن أن يقوم عليها السلام، وأهمها التنمية الاقتصادية والاجتماعية اللتان تشكلان بحد ذاتهما جانبا أساسيا من جوانب السلم والأمن الدوليين.

إن بلادي الكويت تحث جميع الأطراف المعنية على اتباع نهج سليم لإظهار النوايا الحسنة وبناء جسور الثقة بينها. وسوف تقوم بلادي، متى تم إحراز تسوية سلمية دائمة وعادلة وشاملة، بدعم عملية بناء السلم والانتعاش الاقتصادي في المنطقة.

لقد حان الوقت لتجاوز الاعتبارات القصيرة الأجل، والنظر بوضوح إلى المستقبل. وحان الوقت لاستعادة ثقة شعوب المنطقة، وفتح آفاق جديدة للهدوء والازدهار والاستقرار والتقدم، حتى يتسنى لمنطقة الشرق الأوسط مواصلة اسهامها القيّم في تقدم الإنسانية.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

السيد مؤمن (بروني دار السلام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
لقد رحبنا بتوقيع منظمة التحرير الفلسطينية والسلطات الاسرائيلية على إعلان المبادئ، ويسعدنا أن نلاحظ أن المفاوضات بينهما تتواصل على أساس الإعلان. ومع ذلك، ندرك أنه لا يزال هناك عمل كثير يتعين القيام به إذا أريد للإعلان أن يكون ناجحا من الناحية العملية. ويبدو أن هناك عددا من المشاكل يمكن أن تسبب صعوبات ملحوظة، مثل وضع القدس، ومصير المستوطنات الاسرائيلية، ومسألة اللاجئين.

ويحدو بروني دار السلام الأمل في أن تفضي مفاوضات السلم الجارية، في نهاية المطاف، إلى استعادة الفلسطينيين لحقوقهم غير القابلة للتصرف، التي تتضمن الحق في إقامة دولة مستقلة للفلسطينيين على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويحدونا الأمل أيضا في أن يؤدي ذلك بدوره إلى سلم شامل ودائم في جميع أنحاء الشرق الأوسط. لذلك نؤمن بأن مسؤوليتنا الجماعية هي أن نكفل الوفاء بالآمال والتوقعات التي عبرت عنها المصافحة بين الزعماء الفلسطينيين والاسرائيليين في واشنطن العاصمة، يوم ١٣ أيلول/سبتمبر من هذا العام.

إن التوقيع على الإعلان وفّر للفلسطينيين فرصا جديدة. ومع ذلك، فإنهم يواجهون الآن مهمة كفالة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن للمجتمع الدولي أن يساعدهم في هذا المجال، وبروني دار السلام على

استعداد للاضطلاع بدورها.

ونرى أنه إذا أريد الاهتداء إلى حل دائم في الشرق الأوسط، فثمة حاجة إلى دعم عملية السلم الحالية لا من خارج المنطقة فحسب، بل أيضا من جانب كل فرد في المنطقة. ونحن نحث جميع الأطراف المهتمة بالأمر أن تغتنم الفرص الجديدة التي وفرتها عملية السلم، وأن تعمل لا باتجاه تحقيق الأهداف المباشرة فحسب، بل أيضا باتجاه تحقيق السلم الدائم والاستقرار في المنطقة.

ونود أن نؤكد مجددا على وجهة نظرنا بأن التوقيع على الإعلان ما هو إلا مجرد خطوة، وإن كانت هامة، نحو السلم والاستقرار الدائمين في المنطقة. ونأمل أيضا في أن يدعم المجتمع الدولي العملية لكفالة أن تنعم منطقة الشرق الأوسط، التي طالما كانت ساحة للأعمال العدائية الكثيرة والصراعات العنيفة، بالسلم والاستقرار في آخر المطاف.

السيد عبدالله (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

هذه السنة المنصرمة ستسجل في سجلات التاريخ باعتبارها السنة التي اتخذت فيها مبادرات هامة صوب إيجاد حل تفاوضي للصراع العربي - الاسرائيلي. ويكتسي أهمية خاصة في هذا الخصوص إلغاء القانون الاسرائيلي ضد الاتصالات بمنظمة التحرير الفلسطينية، والقرار بالتفاوض المباشر مع ممثلي المنظمة، وفوق كل شيء، التوقيع التاريخي لإعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت. تلك هي خطوات واسعة عظيمة خطتها منظمة التحرير الفلسطينية صوب إعمال حقوقها الوطنية والسياسية التي تصبو إليها منذ وقت طويل. كما رحب وفدي بالاتفاق بشأن جدول الأعمال المشترك في سياق مفاوضات السلم الأردنية - الإسرائيلية؛ وهذا الاتفاق هو الخطوة الوحيدة والأهم التي اتخذتها الأردن واسرائيل صوب معاهدة للسلم في إطار تسوية عربية - اسرائيلية. لذلك يصح القول عن حق إن التقدم المحرز مؤخرا صوب تحقيق السلم في تلك المنطقة يفوق أي تقدم أحرز في أي وقت خلال العقد ونصف العقد الماضيين.

وقد زاد من تعزيز شعورنا بالتفاؤل التعليقات المشجعة التي أدلى بها العديد من الدول الأعضاء في مناقشتنا العامة خلال هذه الدورة، وبخاصة ممثلو اسرائيل والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية. وفي ضوء هذه الخلفية التي يسودها اتجاه صوب الحل السلمي للصراعات في شتى المناطق، من الواضح أن اهتمامنا ينبغي أن يظل مركزا على المسائل الملحة في الشرق الأوسط، وخاصة بشأن الحاجة لإحراز تقدم صوب التسوية السلمية للصراع الذي أبقى المنطقة زمنا طويلا في حالة مستمرة من الاضطراب وعدم الاستقرار. لذلك يوجد الآن شعور لا ريب فيه من الاحباط إزاء حالة الأمر الواقع - وهو شعور نتشاطره مع أطراف الصراع، وإصرار على ضرورة تكثيف المفاوضات في إطار مقبول بشكل متبادل.

ولكن، في تناقض صارخ مع هذه الاتجاهات الإيجابية، ندرك أيضا وجود شعور عميق من خيبة الأمل. إن العديد من الدول الأعضاء كان يحدوه أمل وطيد في أن عملية تنفيذ أحكام إعلان المبادئ بشأن الحكم الذاتي الفلسطيني ستمضي قدما بكل تروٍ من الآن فصاعدا، وبالتالي توفر الزخم اللازم في معالجة مختلف الجوانب المتشابكة من الصراع العربي - الاسرائيلي. لكن مما يبعث على جزعنا وخيبة أملنا العميقين أن هذه المفاوضات تواجه عقبات وصعاب عديدة لا تتمشى مع روح ونص الإعلان. ومما يزيد من تفاقم الحالة استمرار السياسات والممارسات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة، وعدم المرونة التي أظهرتها اسرائيل في المفاوضات وهذا تكون له حتما مضاعفات أوسع. لذلك نرى من الضروري أن نحرص على المكاسب التي تحققت حتى الآن، ونناشد اسرائيل أن تعيد توجيه هذه المفاوضات بغية تحقيق سلم دائم في المنطقة.

ومما يكتسي أهمية ملحة في هذا الصدد عملية نقل السلطة إلى السلطات الفلسطينية في جميع أجزاء الضفة الغربية. وينبغي أن يعقب ذلك جهود مستمرة على المسارات الأخرى للمفاوضات العربية الاسرائيلية على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) والانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من جميع الأراضي المحتلة، بما فيها القدس ومرتفعات الجولان السورية وجنوب لبنان. وفضلا عن ذلك، نوافق على الرأي المأخوذ به على نطاق واسع من أن الأمم المتحدة ينبغي أن تلعب دورا نشطا، خاصة وأن المنظمة قدمت في الماضي، ويمكنها أن تقدم في المستقبل، اسهامات هامة في مجال تحقيق السلم في الشرق الأوسط. ومهمتنا جميعا هي التشجيع على إجراء مفاوضات مثمرة؛ وهي المفاوضات التي لا تزال تعطي أفضل الأمل في التقدم الحقيقي والضروري جدا بالنسبة لشعوب الشرق الأوسط. ونحن ندرك تماما أن جميع المسائل الأساسية لا بد من حلها، وأنه لا يمكن أن يتحقق سلم حقيقي ما لم تعالج شواغل الأطراف

بالنسبة لسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وحقها في الوجود في سلم، وما لم تؤخذ في الحسبان المصالح المشروعة لجميع المعنيين، بمن فيهم الفلسطينيون.

وأخيرا يحيط وفدي علما، بشعور من الارتياح العميق، بالتطورات الإيجابية التي تجري في لبنان، وخاصة التقدم المستمر المحرز في عملية المصالحة الوطنية وفي المساعي الرامية إلى ضمان تحقيق السلطة الكاملة للحكومة على جميع أراضيه. لكن جنوب لبنان لا يزال خاضعا لاحتلال عملاء وضعتهم اسرائيل. وقد أدانت اندونيسيا في الماضي هذا الاحتلال غير المشروع وأيدت مقاومة الشعب اللبناني الذي يرغب في تحرير بلده. ونتطلع قدما إلى اليوم الذي تستعاد فيه سيادة لبنان ووحدته وسلامته الإقليمية، وتسود فيه سلطة حكومته على جميع أراضيه.

يوجد اليوم في الشرق الأوسط احساس بالتوق الى السلم، ربما يفوق الاحساس به في أي وقت مضى. لذلك من الضروري ضمان ألا تنزلق المنطقة إلى جيل آخر من الصراع والكفاح والمواجهة وعدم الاستقرار، مع ما ينطوي على ذلك من آثار لا يمكن تصورها. وبدلا من ذلك، ينبغي أن نغتنم الفرصة التاريخية المتاحة لنا الآن، ونعبئ التزامنا الجماعي بجعل عملية السلم الحالية نقطة تحول تاريخية لا رجعة فيها. إن آمال ومصالح شعوب الشرق الأوسط، بل وفي الواقع شعوب العالم أجمع، تتطلب تحقيق الأهداف المشتركة لسلم حقيقي وأمن مشترك ورفاه يعم الجميع.

السيد كوفاندا (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

إن الشرق الأوسط، بسبب أهميته الاستراتيجية والاقتصادية والثقافية، يشكل موطن الضعف في الحالة الأمنية للعالم أجمع. وقد انفجرت الحالة في الشرق الأوسط عدة مرات فاندلعت حروب. واليوم، وبعد النتائج الميمونة للمحادثات الاسرائيلية - الفلسطينية والاسرائيلية - الأردنية، يمكننا القول بأن التهاب موطن الضعف هذا لم يعد مؤلما بنفس القدر. نعم لقد بدأ العلاج. وسيكون معقدا مكلفا وطويل الأجل بل وقد يكون مؤلما، لكنه، في رأينا، ضروري على الاطلاق. وليس هناك بديل. لقد بدأت العملية، ونحن نعرف أنها السبيل الوحيد لإيجاد حل للصراع الإسرائيلي - العربي وتسوية حقيقية لقضية فلسطين. إن الصراع في الشرق الأوسط هو بمثابة عقدة كاملة من المشاكل التي ينبغي أن تقوم الأطراف المعنية بحلها واحدة واحدة حتى تنتهي من حلها جميعا.

وفي رأينا، أن التوتر في الأراضي المحتلة وفي جميع أنحاء المنطقة لا يمكن تخفيفه إلا عن طريق تسوية شاملة وعادلة للصراع العربي - الاسرائيلي وقضية فلسطين، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي. ونحن نقدر حقيقة أن إعلان المبادئ الإسرائيلي - الفلسطيني يصف نفسه بأنه جزء من العملية الكلية للسلم في الشرق الأوسط، وأن المحادثات الاسرائيلية - الفلسطينية التي ستعقبه ترمي إلى الإسهام في إيجاد تسوية تستند إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ونحن نعتقد أن هذه العملية الميمونة ستسهم أيضا في الارجاع الكامل لسيادة لبنان على جنوب إقليمه، على أساس قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). وأخيرا فإن حق تقرير المصير لجميع أمم المنطقة، بما في ذلك الفلسطينيون، يجب تأكيده في كل جوانبه في إطار القانون الدولي. ويحدوني الأمل في أن نرى سلما دائما وشاملا وعادلا في الشرق الأوسط، سلما يؤدي إلى تنمية شاملة، سلما يسهم في تحقيق الاستقرار والأمن في جميع ربوع العالم.

إن الجمهورية التشيكية ترحب، دون تحفظ، بعملية السلم في الشرق الأوسط. وفي الوقت الحالي على وجه الخصوص، وإذ نوشك على أن نصبح عضوا غير دائم في مجلس الأمن لعامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥، نود أن نؤكد على أننا سوف ندعم هذه العملية بكل السبل المتاحة لنا، وسوف نساعد بذلك على اختتامها بنجاح. ونفهم تماما أن المفاوضات الحالية ليست سوى بداية عملية طويلة ومعقدة جدا.

نحن في بداية طريق مليء بالعثرات. ولكننا نعتقد أنه بفضل دعم المجتمع الدولي - ولا أعني هنا الدعم المعنوي فحسب، وإنما أيضا المعونة المالية والتقنية والاقتصادية - سيتسنى تحقيق هذا الهدف بالفعل. وبلدي، شأنه في ذلك شأن العديد من البلدان الأخرى في العالم، على استعداد لمشاركة في برنامج المساعدة الاقتصادية للشرق الأوسط، وقبل كل شيء للمناطق المحتلة.

إن أمام الشرق الأوسط اليوم فرصة ليصبح مثالا لتسوية الصراعات الأخرى، العرقية والدينية والاقليمية في العالم، من خلال الوسائل السياسية. والآن، يمكن لأمم الشرق الأوسط، بعد عقود طويلة من المعاناة والكفاح، وعلى أساس تجربتها الخاصة، أن تبرهن لبقية العالم أن الارهاب وجميع أنماط العنف الأخرى لن تؤدي الى تسوية هذه الصراعات، بل انها على العكس من ذلك

ستعمل ضد هذه التسوية. والجمهورية التشيكية تعارض الجهود الرامية الى الحسم العنيف للصراعات، وتدين الارهاب، وتؤمن بأن مثال الشرق الأوسط سيقنع جميع الذين ما زالت تساورهم الشكوك بأنه حتى الصراعات المستعصية كصراع الشرق الأوسط يمكن حلها بالفعل حلا سلميا.

ثمة عناصر أخرى للحالة المعقدة في الشرق الأوسط لا بد من تدارسها أيضا. ولنأخذ، على سبيل المثال، التأثير المباشر والبالغ الأهمية للحالة في الخليج على بقية منطقة الشرق الأوسط. إن نتيجة العدوان العراقي على دولة الكويت المستقلة وذات السيادة تبين مدى هشاشة الخط الفاصل بين الحرب والسلام، ومدى أهمية دور المجتمع الدولي بالنسبة لتلك المنطقة. وتثلج صدورنا أوجه النجاح في تعمير الكويت، ولكننا في الوقت نفسه ندرك أن العراق لم يف بالتزاماته كاملة حتى الآن. وأود أن أؤكد من هذه المنصة أن الجمهورية التشيكية تؤيد الكويت في مطالبها المشروعة بأن يمتثل العراق لجميع القرارات المتعلقة بالتعويض عن الأضرار. ونؤيد قرار مجلس الأمن ٨٣٣ (١٩٩٣)، المتصل بترسيم الحدود بين الكويت والعراق، ونشعر بالأسى، بصفة خاصة، ازاء المشكلة الانسانية المتعلقة بالمواطنين الكويتيين المحتجزين والمفقودين في العراق.

نشهد اليوم أيضا بعين الرضا التعمير السلمي للبنان الذي احتفل مؤخرا بالذكرى السنوية الخمسين لاستقلاله. ومنذ فترة ليست بالطويلة كان هذا البلد على حافة هاوية الدمار. ولقد عاد السلام الى هذا البلد الجميل وعادت معه رؤيا المستقبل الأفضل والرخاء. وهنا أيضا يود بلدنا أن يمد يد العون ويشارك في مشاريع تعمير محددة.

إننا نشاطر آمال غالبية العالم فيما يتصل بالتطورات الحالية الحاصلة في الشرق الأوسط. وهذه التوقعات تقوم على أساس الاعتقاد بأنه حتى الصراعات الصعبة والطويلة كالصراع القائم في تلك المنطقة، يمكن تسويتها من حيث المبدأ، ويمكن تسويتها بالوسائل السلمية.

السيد الزعابي (الامارات العربية المتحدة):

السيد الرئيس، يسعدني أن أتحدث اليوم أمام الجمعية العامة باسم وفد دولة الامارات العربية المتحدة، حول البند ٣٤ من جدول الأعمال المعني بالحالة في الشرق الأوسط. وأود، في هذا الصدد، أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى معالي الأمين العام للأمم المتحدة على ما يبذله من جهود مخلصة في هذا الشأن.

لقد رحب العالم بأجمعه بالنجاح الذي تم تحقيقه في مسار المفاوضات الاسرائيلية - الفلسطينية، والذي انعكس في اتفاق "اعلان المبادئ" الذي تم التوقيع عليه بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، كخطوة أولى نحو تحيق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط. ونؤكد، في هذا المضمار، أهمية تحقيق تقدم بالنسبة للمسارات الأخرى المتعلقة بتسوية مشكلة الشرق الأوسط، وخاصة على صعيدي المفاوضات السورية - الاسرائيلية واللبنانية - الاسرائيلية.

لقد بذلت مساع وجهود حثيثة من قبل بعض الدول في النطاقين الاقليمي والدولي لدفع هذه المفاوضات قدما والعمل على انجاحها. ويحدونا الأمل بأن تكلل جميع هذه المساعي والجهود بالنجاح، وأن تؤدي الى نتائج ايجابية، وذلك لتحقيق الانسحاب الاسرائيلي من كافة الأراضي العربية المحتلة، وبالخصوص مرتفعات الجولان السوري، والقدس الشريف وجنوب لبنان، وتطبيق القواعد المقررة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي في معاملة السكان المدنيين الواقعين تحت الاحتلال، وخاصة أهمية تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

لقد أقر المجتمع الدولي بأن قضية فلسطين هي جوهر مشكلة الشرق الأوسط، وهذه حقيقة مسلم بها. وبعبارة أخرى أن القضيتين مترابطتان ومتشابكتان ولا يمكن فصلهما عن بعضهما. وفي ضوء هذه المعادلة، ولأجل دفع ميكانيكية التسوية قدما للوصول الى تسوية عادلة وشاملة ودائمة للنزاع العربي - الاسرائيلي، فإن الواجب يقتضي من المجتمع الدولي بذل مزيد من المساعي لدفع عجلة السلام الى الأمام، ولإزالة كل ما يعترض هذا السبيل من صعاب وعراقيل. ولا شك أن من بين الشروط الأساسية لانجاح جهود عملية السلام في الشرق الأوسط، العمل على توفير جو من الثقة والارادة السياسية، وأن ما تم تحقيقه حتى الآن من خطوات في اتجاه السلام ما هو إلا بداية في طريق طويل وصعب تكتنفه العقبات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

لقد أعلن وزير خارجية بلادي من هذا المنبر عن ترحيب دولة الامارات العربية المتحدة بانعقاد مؤتمر مدريد للسلام، واجراء المفاوضات الثنائية وكذلك المتعددة الأطراف التي شاركت فيها. كما أعلن ترحيبها باعلان المبادئ الذي تم التوقيع عليه بين منظمة

التحرير الفلسطينية واسرائيل، باعتباره بداية ايجابية وخطوة أولى في سبيل التوصل الى حل عادل وشامل ودائم للصراع العربي - الاسرائيلي وللقضية الفلسطينية، على أساس الشرعية الدولية المتمثلة بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبالذات، قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومبدأ مقايضة الأرض بالسلام، وبما يمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية والمشروعة، بما في ذلك حقه في تقرير المصير، وتحقيق الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك الجولان السوري والقدس الشريف.

كما أعلن عن دعم دولة الامارات العربية المتحدة للجهود والمساعي الحثيثة للحكومة اللبنانية الشقيقة من أجل بسط سيادتها الوطنية على كافة التراب اللبناني، ووجوب التطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، وذلك اسهاما في استتباب السلم والاستقرار، ولتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إننا نأمل أن تؤدي المباحثات الثنائية والمتعددة الأطراف الى خلق واقع أفضل، ومناخ سياسي جديد في منطقة الشرق الأوسط، تسوده لغة الحوار السلمي في حل المنازعات والصراعات، ويتعزز فيه الاستقرار والسلم والأمن على الصعيدين الاقليمي والدولي.

وفي ختام كلمتي، أود أن أؤكد على أهمية قيام الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التي عاصرت القضية الفلسطينية ومشكلة الشرق الأوسط، بالاضطلاع بدورها الهام في دفع العملية السلمية الجارية بجميع أبعادها التنموية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية الى أن يتحقق السلام والأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، السلام القائم على العدل والمساواة واحترام حقوق الانسان والقانون الدولي والقرارات الدولية ذات الصلة، حتى يتسنى لدول وشعوب المنطقة العيش في سلام وأمن دائمين يتحقق خلالهما التقدم والازدهار.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بل (ليبريا).

السيد باتو (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): على مدى السنوات الـ ٤٥ الماضية، كانت قضية فلسطين والصراع العربي - الاسرائيلي في صلب الاضطرابات الناشبة في الشرق الأوسط، وسببا مباشرا لمعاناة انسانية لا نهاية لها، ولعدد من الحروب الرئيسية. وتركيا، لكونها ملامسة لهذه المنطقة، لها مصلحة مباشرة وطبيعية في الشرق الأوسط وفي مصير شعبه. وبالتالي فإننا نرحب بهذه الفرصة لكي نعرض، مرة أخرى، أمام الجمعية العامة وجهات نظرنا بشأن قضية الشرق الأوسط التي ما زالت تنتظر تسوية عادلة ودائمة.

منذ المناقشة التي جرت في الجمعية العامة بشأن هذا البند في العام الماضي، شهدنا تطورات تاريخية. فبعد سنوات من الأعمال القتالية، تبادلت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية رسائل الاعتراف المتبادل. والتوقيع في واشنطن على إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت من جانب اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وما تلاه من اتفاق أردني اسرائيلي بشأن جدول الأعمال المشترك للمفاوضات، خطوتان تاريخيتان نأمل في أن تعجلا بعملية السلام، وأن تتكللا بتسوية عادلة ودائمة للصراع في الشرق الأوسط، على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

ونود أن نشيد بالرئيس عرفات ورئيس الوزراء رابين على ما أظهراه من حنكة سياسية في التغلب على جميع العقبات في طريقهما.

إن تركيا، التي رأت دوما أن قضية فلسطين مسألة تقع في لب مشكلة الشرق الأوسط، رحبت بالاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني. ونعتبر هذا الاتفاق خطوة أولى، إلا أنها خطوة أساسية في عملية لارجعة فيها، ويجب أن تستمر في جميع جوانبها حتى تؤدي إلى الهدف النهائي المتمثل في تحقيق سلم كامل ودائم في المنطقة. والزخم المكتسب من هذا السبيل ينبغي الاستفادة منه على نحو كامل بهدف ضمان التنفيذ السلمي وفي الوقت المحدد للاتفاق، واستكماله بمفاوضات موجهة نحو نتائج عملية على المسارات السورية واللبنانية والأردنية. وفي هذه المرحلة، ينبغي للاسرائيليين والفلسطينيين أن يدركوا أن لهم مصالح استراتيجية حيوية في إبقاء الاتفاق قابلا للتطبيق، وجعل هذه العملية لارجعة فيها. ويجب على الجانبين أن يحاولا تفهم التغيرات النفسية التي لا بد وأن تصاحب تنفيذ الاتفاق.

ومازال استمرار العنف مسألة تبعث على القلق العميق؛ ونناشد كل الأطراف أن تكسر الحلقة المفرغة المتمثلة في العنف والانتقام.

إن تقيد السلطات الاسرائيلية الكامل بجميع معايير حقوق الانسان المقبولة عالميا، وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين لتمكينهم من تطوير هياكل أساسية اقتصادية صالحة، لهما أهمية قصوى في تذليل العقبات الحالية ودفع عملية السلام إلى الأمام. وهذا من شأنه كذلك أن يخفف من التوتر السياسي في المنطقة بكاملها، ويمنع بعض العناصر المتطرفة من اكتساب نفوذ هناك. إن عقد المؤتمر الدولي للمانحين الدوليين في واشنطن، والذي نالت تركيا امتياز المشاركة والاسهام فيه، وإنشاء قوة عمل رفيعة المستوى في إطار الأمم المتحدة يمثلان تطورا بالغ الأهمية لتحقيق ذلك الهدف.

وفي هذا السياق تحديدا، فإن تركيا على استعـــداد للإسهام في تطوير الهياكل الأساسية الفلسطينية في مجالات عدة. ويمكننا أن نقدم خدمات وتسهيلات في مجالات المعاملات المصرفية والتمويل والزراعة والسياحة. ونحن على استعداد لتقديم المساعدة الفنية والتدريب الفني في مختلف المجالات. ونقف علـــى أهبة الاستعداد لتشاطر خبراتنا التي اكتسبناها من إعادة توطين مئات الألوف من اللاجئين في بلادنا في السنوات الأخيرة.

إن الاتفـــاق الذي أبرم مؤخرا بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية قد بعث الآمال والتوقعات بشأن بداية حقبة جديـــدة فـــي الشرق الأوسط. ولقد اضطلعت القيادتان الفلسطينية والاسرائيلية بمسؤولية تاريخية، ليس فقط تجاه شعبيهما، وإنما تجاه شعوب جميع بلدان المنطقة. ولدينا كل الثقة بما تتمتعان به من حكمة وبصيرة وشجاعة. وفي هذه المرحلة، نعتقد أن هدفنا في الجمعية العامة ينبغي أن يكون تهيئة مناخ يؤدي إلـــى التنفيـــذ الناجح للاتفاق الاسرائيلي - الفلسطيني، وتشجيع كل المشاركين في عملية السلام على العمل باتجاه مشاركة أكبر موجهة نحو تحقيق نتائج عملية في البيئة الجديدة.

بعد ثلاث سنوات من اندلاع أزمة الخليج، مازال شعب العراق يعاني من الصعوبات. وهذه الحالة المؤسفة نشأت بصورة رئيسية نتيجة عدم رغبة حكومة بغداد في التقيد تقيدا كاملا بمقتضيات قرارات مجلس الأمن. وامتثال العراق من شأنه أن يبرهن بشكل جلي على اهتمام ذلك البلد بالعودة ثانية إلى مكانه في صفوف المجتمع الدولي. وبقبول العراق، في الآونة الأخيرة، الالتزامات المحددة في القرار ٧١٥ (١٩٩١)، يكون قد اتخذ خطوة هامة إلى الأمام. ونرحب بهذه الخطوة، وتأمل أن يستمر هذا النهج الايجابي، وأن يؤدي إلى مزيد من التطورات الايجابية.

وفي الوقت نفسه، يجب على المجتمع الدولي أن يساعد في التخفيف من معاناة شعب العراق. ونحن، من جانبنا، كنا دائما في طليعة مقدمي المساعدة الانسانية منذ عام ١٩٩١. وبرنامج المساعدة الانسانية التركي الموجه للتخفيف من الحالة التي يعيشها جميع السكان في شمال العراق، مازال يسير سيرا ميسرا. ويجري تنفيذه دون النيل من سيادة العراق ووحدته وسلامته الاقليمية.

وبالاضافة إلى شعب العراق، فإن بعض البلدان الأخرى، وخصوصا جيران العراق، تعاني من الآثار الضارة المترتبة على الجزاءات الاقتصادية المفروضة على العراق. وسيكون من باب الانصاف فقط أن يجد المجتمع الدولي وسيلة للتعويض عن الخسائر الاقتصادية المتزايدة التي تعانيها هذه البلدان.

أود أن أختتم بياني بالإشارة إلى الحالة في لبنان. إن تركيا ما فتئت تتابع باهتمام شديد التطورات الايجابية في ذلك البلد. ونعلق أهمية كبيرة على الحفاظ على السلامة الاقليمية للبنان واستقلاله وسيادته. ونؤيد جهود الحكومة اللبنانية الرامية إلى توسيع رقعة سيطرة الحكومة وسلطتها على جميع الأراضي اللبنانية. ونؤكد على أهمية التنفيذ التام والدقيق لاتفاق الطائف من جانب جميع الأطراف المعنية، ونؤكد، مرة أخرى، وبنفس القدر، على ضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، الذي يطالب فيه المجلس اسرائيل باحترام السلامة الاقليمية للبنان، وبأن تسحب قواتها إلى الحدود المعترف بها دوليا.

السيد ماركر (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اليوم، يقـــف الشرق الأوسط في مفترق طرق. وللمرة الأولى خلال عـــدة عقود، يبدو أن السلام أصبح وشيكا في المنطقة. ولسنا بحاجة إلى القول بأن اقامة سلام دائم وعادل سيسمح لأمـــم المنطقة بأن تركز جهودها على إجراء التحسين الذي تمس الحاجة إليه في حياة شعوبها.

وترحب باكستان بالمفاوضات الجارية من أجل التوصل إلى سلام شامل في الشرق الأوسط، وتقدر الدور الذي تضطلع به، في هذا الصدد، حكومات النرويج والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي. ونتشاطر الأمل بأن تفضي هذه المحادثات إلى ممارسة مبكرة من

جانب الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير، وتؤدي إلى انسحاب اسرائيل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشريف. ونأمل بأن تتصدى التسوية النهائية على النحو الكافي لكل جوانب قضية الشرق الأوسط، بما فيها عودة اللاجئين.

إن تأييد باكستان للتطلعات العادلة لشعب فلسطين معروف تماما. ونحن نؤيد قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) باعتبارها أساسا لحل مشكلتي الشرق الأوسط وفلسطين.

إن الاتفاق الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل - إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الفلسطيني المؤقت في الأراضي المحتلة - خطوة أولى نرحب بها نحو حل شامل للنزاع في الشرق الأوسط، يقوم على أساس صيغة الأرض مقابل السلام. ونحن نتشاطر توقع المجتمع الدولي بأن ينفذ الاتفاق، نصا وروحا، عاجلا وليس آجلا. إن هذا الاتفاق المبدئي يمكن أن يشكل أساسا قويا لسلام دائم في الشرق الأوسط.

والاتفاق المتعلق بجدول أعمال المفاوضات الأردنية - الاسرائيلية خطوة مبدئية إيجابية. وهو بحاجة الآن إلى أن يدفع به إلى الأمام ليحقق نتيجته المنطقية.

وحتى تتعمق جذور السلام في الشرق الأوسط، من الأهمية بنفس القدر تحقيق تقدم، في الوقت ذاته، على المسارين اللبناني والسوري. وما لم يتناول هذان الجانبان الأساسيان للمعادلة بقدر كاف أيضا سيظل السلم يراوغ المنطقة.

من الأساسي أيضا أن نبقي على الزخم الحالي. إن الأحداث المؤسفة التي وقعت في الأيام الأخيرة في قطاع غزة ينبغي أن تقوي عزم الأطراف المعنية وتدفعها إلى التوصل إلى اتفاقات مبكرة. وأية تأخيرات لا داعي لها ليس من شأنها إلا إعادة عقارب الساعة إلى الوراء. إن هذه اللحظة يجب عدم تفويتها، وإلا كانت النتائج، في نهاية المطاف، بعيدة الأثر. ونحن نحث الأطراف المعنية - وبخاصة اسرائيل - على إظهار المرونة والتساهل المطلوبين. إن ما نحتاج إليه الآن هو التزام مخلص بتحقيق رؤيا غد أفضل. وهذا الالتزام يجب أن ينعكس في تقدم ملموس على أرض الواقع.

يجب على الأمم المتحدة أن تواصل جهودها الرامية إلى حل مشكلة الشرق الأوسط. وعلى المنظمة ووكالاتها المتخصصة مسؤولية خاصة لتوسيع نطاق المساعدة للشعب الفلسطيني، لمعاونته على بناء البنية الأساسية الاجتماعية - الاقتصادية والمؤسسات الوطنية الضرورية لتحقيق رؤيا السلام والوئام والرخاء في الأرض المقدسة. وفي هذا الصدد، نرحب بالمبادرات التي اتخذها الأمين العام مؤخرا.

إن الرابطة بين العملية السياسية والبعد الاجتماعي - الاقتصادي للمشكلة لا يمكن إنكارها. وستكون حاسمة لتحقيق استقرار دائم في المنطقة. ومؤتمر واشنطن الذي عقد يوم ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ كان تعبيرا عن تصميم المجتمع الدولي على مساعدة الأطراف في تحقيق هذا الهدف.

إن باكستان، من جانبها، مستعدة للاسهام في إقامة سلام دائم في المنطقة، على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والاتفاقات الموقعة بين الأطراف المعنية. ونحن على استعداد أيضا للمشاركة في جهود التعمير الوطني. إن الصلات التي تربط باكستان بشعوب الشرق الأوسط عميقة الجذور. ونحن نتطلع إلى زيادة تعزيز الروابط الطبيعية لتاريخنا المشترك.

السيد أبو عودة: (الأردن):

سيدي الرئيس، اسمحوا لي، وأنا أتكلم للمرة الأولى أمام الجمعية العامة في هذه الدورة، أن أتقدم لكم بتهاني القلبية على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، معربا عن ثقة بلادي بحكمتكم وحنكتكم وقدراتكم الإدراية المتميزة التي من شأنها أن تسير أعمال الدورة نحو النجاح ووفق مبادئ الميثاق.

كما أرجو أن تسمحوا لي بأن أغتنم هذه الفرصة كي أعبر، باسم وفد بلادي، عن تقديري البالغ وشكري الصادق لانجازات وجهود سلفكم السيد ستويان غانيف.

مضى نحو شهرين ونصف شهر الآن على أهم خطوة تمت منذ انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط قبل ثلاث سنوات، حينما شاهد العالم، يوم ١٣ أيلول/سبتمبر الماضي، المصافحة التي تمت بين الرئيس الفلسطيني، السيد ياسر عرفات، ورئيس الوزراء الاسرائيلي، السيد اسحق رابين، عقب توقيع اتفاق إعلان المبادئ، والاعتراف المتبادل بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. إن تلك المصافحة، من

المنظور التاريخي للنزاع الشرق أوسطي، كانت بمثابة بداية المصالحة بين القومية الفلسطينية واسرائيل، تلك المصالحة التي أخذت تعطـــي نتائج إيجابية ملموسة. ويكفـــي أن أشير هنـــا إلى أن الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي قد شكلا لجانا مشتركة، وأنهما ماضيان بنشاط نحو تنفيذ اتفاق إعـــلان المبادئ في الأوقات المنصوص عليها في الاتفاق. وحينما نستذكر أن القضية الفلسطينية في النزاع الشرق أوسطي هي أساس النزاع وجوهرة، فان تلك المصالحة تغدو الخطوة الأولى الهامة على طريق تحقيق السلام العادل الشامل المستند إلى الشرعية الدولية لنزاع الشرق الأوسط بمجمله، بل إنها الحـــدث الذي كان مـــن شأنه أن يبعث الحركة في المسارات الثنائية الأخـــرى، وفي المسار المتعدد الأطراف. وقد جاء توقيع جـــدول الأعمال المشترك مـــن قبل الأردن واسرائيل فـــي اليوم التالي، أي في ١٤ أيلول/سبتمبر الماضي، شاهدا على ذلك. كما جاء مؤتمر الدول المانحة في ١ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، دليلا آخر على فعالية ذلك الحـــدث. فقد شاركت في ذلك المؤتمر ٤٦ دولة كان مـــن بينها منظمة التحرير الفلسطينية والأردن. وكانت نتائج المؤتمر عملية ومشجعة حيث التزمت الدول المانحة بالإسهام في مساعدة السلطة الوطنية الفلسطينية المؤقتة التي ستنشأ في غزة وأريحا، بمبالغ مالية محددة على مدى السنوات الخمس القادمة، كما فتحت الباب أمام مساعدة الأطراف الأخرى في عملية السلام.

وإذا كان اتفاق المبادئ الفلسطيني - الاسرائيلي يشكل الخطوة الأولى الملموسة على طريق السلام، فإن التقدم على بقية المسارات، الأردني - الاسرائيلي، والسوري - الاسرائيلي، واللبناني - الاسرائيلي هو الذي سيكفل التحرك نحو السلام الشامل الذي تنشده دول المنطقة والمجتمع الدولي تحقيقـــا للأمـــن والسلام الإقليميين. أما المسار المتعدد الأطراف، فلا يقل أهمية عـــن المسارات الثنائية. ففي هذا المسار تشارك ١٣ دولة عربية مع إسرائيل والدولتين الراعيتين - الولايات المتحدة والاتحاد الروسي - بالاضافة إلى أطراف أخرى من خارج المنطقة هي اليابان والصين وكندا واستراليا والبنك الدولي والأمم المتحدة. لقد تحققت على هذا المسار انجازات تجاوزت تبادل الأفكار التجريدية إلى أمور ملموسة، مثل إجراء دراسات الجدوى، ومشاريع التدريب، وتشكيل لجنة اقتصادية أردنية - اسرائيلية - أمريكية مشتركة في إطاره ، واستضافة عدد من العواصم العربية لاجتماعات المشاركين فيه. ولا تخفي عليكم مكتنفات ذلك، وبخاصة بناء الثقة بين أطراف النزاع، وتأكيد جدية عملية السلام، وتعميق مشاركة المجتمع الدولي فيها.

ولا ريب أن كل هذه الإنجازات والخطوات تبعث على التفاؤل والفرح والأمل، لأنها تثبت أن قوى السلام والخير والتعايش في طريقها لهزيمة قوى الحرب والشر والتوسع، وأن معسكري السلام في الجانبين العربي والاسرائيلي يكتسبان قوة وصلابة، مقابل معسكر الرفض الذي يزداد حنقا وارتباكا، وأن نزعة التطلع إلى المستقبل المفعم بالأمل والرجاء تحل تدريجيا محل نزعة العيش في الماضي المثقل بالمخاوف والشكوك.

ومع ذلك، فإن طبيعة النزاع العربي - الاسرائيلي وجذوره وإفرازاته وتراكماته السلبية على مدى هذا القرن، والتي كادت أن تصبح تراثية لدى الجانبين العربي والاسرائيلي، تدعونا للانتباه بأن الطريق لن تكون سهلة وميسرة. فالعثرات على هذا الطريق متوقعه، والتوترات والمواجهات التي نشهدها هذه الأيام في الأرض الفلسطينية المحتلة شاهد على ذلك. وكي لا تختلط الأمور علينا ونشعر باليأس والإحباط، لا بد أن نستذكر بأن الحروب التي نشبت بين الجانبين عبر السنين قد أفرزت هي نفسها مشكلات كبرى، تكفي الواحدة منها للإبقاء على أوار النزاع، إذا لم تحظ بالحل العادل. ومن تلك القضايا قضية اللاجئين الفلسطينيين، والمستوطنات، والقدس، والجولان، والأمن، وهي قضايا أصدرت بحقها الأمم المتحدة القرارات المناسبة المستندة لمبادئ الميثاق والقانون الدولي.

إن الأمر المشجع في هذا السياق هو قناعتنا بأننا على الطريق الصحيح، وأن نضال الشعب الفلسطيني الطويل بدأ يعطي أكله، وأن الأطراف المنخرطة في عملية السلام ما زالت ملتزمة بها وأنها قد اتفقت على أن تضع هذه المشكلات على جدول أعمال المفاوضات. والأمل يحدونا أن تتمكن هذه الأطراف من حلها وفق الشرعية الدولية. غير أن التعلل بالأمل لا يكفي، إذ لا بد أن تقوم الأمم المتحدة بدعم ومساندة عملية السلام.

إن وفد بلادي ينظر إلى الأمم المتحدة، بغض النظر عن الجهود المشكورة التي بذلتها وعن حجم اسهامها الحالي في عملية السلام الجارية، بأنها صاحبة دور جوهري يتمثل فيما يلي:

أولا، إن الأمم المتحدة ينبغي أن تبقى قاعدة الشرعية الدولية وضميرها، وذلك بالتأكيد على قراري مجلـــس الأمـــن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وسائر

القرارات الأخرى ذات الصلة بمختلف القضايا التي أفرزها النزاع العربي - الاسرائيلي، في إطار قراراتها المتعلقة بقضيتي الشرق الأوسط وفلسطين.

ثانيا، ينبغي للأمم المتحدة أن تعمل على تقوية معسكري السلام في الجانبين العربي والاسرائيلي وذلك من خلال ما يلي: (أ) إقبال الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة وبرامجها وصناديقها على دعم الأطراف المتفاوضة في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتنموية والإنسانية. ولعله من المناسب أن نتذكر أنه إلى جانب حاجة منظمة التحرير الفلسطينية الماسة للدعم المالي والفني باعتبار أنها ستقوم ببناء مؤسسات سلطتها الوطنية المؤقتة من نقطة الصفر، فإن معظم الأطراف الأخرى، ومنها بلدي، مثقلة بالديون الخارجية التي تعرقل، بما يترتب عليها من مسؤوليات وأعباء مالية، ما تحاول أن تقوم به هذه الدول من جهود لخلق أجواء اقتصادية ونفسية مواتية تساعد على تنشيط إيقاع سيرها في عملية السلام. (ب) مساعدة الأطراف المتفاوضة على تعميق التزامها السياسي بعملية السلام. ويمكن أن تسهم الأمم المتحدة في ذلك من خلال دعمها للتقدم الذي تم في أيلول/سبتمبر الماضي ممثلا باتفاق المبادئ بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والاعتراف المتبادل بينهما، وكذلك بجدول الأعمال الأردني - الاسرائيلي المشترك. لقد رحبت الأمم المتحدة بمؤتمر مدريد، وهي اليوم مطالبة بدعم التقدم الأخير الذي تم، ليس بالقول فقط بل وبالفعل أيضا. (ج) تعميق التزام الأطراف السيكولوجي بعملية السلام. إن الالتزام السيكولوجي بإنجاح عملية السلام لا يقل أهمية عن الالتزام السياسي بل إنه أساس له، فبدونه يمكن أن يتحول الالتزام السياسي إلى مناورة تكتيكية لكسب الوقت أو خداع المجتمع الدولي. ولأن الالتزام السيكولوجي هو حالة من الصيرورة فإنه لن يتعمق ويتطور بتصريح سياسي من هذا الجانب أو ذاك. إنه مسؤولية مشتركة للأطراف المتفاوضة يقتضي منهم، من بين أمور كثيرة، تغيير خطابهم السياسي والإعلامي. والأمم المتحدة. بمحافظتها على دورها كضمير للعدل وللشرعية الدولية، من شأنها أن تعمق القناعة بسلامة التوجه وبعملية السلام، الأمر الذي يساعد على تعميق الالتزام السيكولوجي للمتفاوضين.

وبناء على ذلك كله، علينا أن نحذر من الوقوع في خطأ الوهم بأن دور الأمم المتحدة قد توقف بتوقيع اتفاق المبادئ بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. إن دور الأمم المتحدة لا بد أن يستمر إلى أن يبلغ أطراف النزاع مرحلة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، ويتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة، بما في ذلك حقه في تقرير مصيره على ترابه الوطني، وإقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس العربية.

إن بلدي، الأردن، التزم بالعمل من أجل السلام منذ أن فتح بابه بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، وأكد التزامه به بالاشتراك في مؤتمر مدريد، وبالقبول بمنح مظلة لمنظمة التحرير الفلسطينية كي تشارك في المفاوضات، وهي المشاركة التي أسهمت أخيرا بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كشريك مستقل في مفاوضات السلام، الأمر الذي مكنها من التوصل مع اسرائيل إلى اتفاقية إعلان المبادئ التي تعتبر خطوة أولية جادة على طريق التوصل إلى حل سلمي شامل لنزاع الشرق الأوسط. فالتزام بلدي السياسي التزام استراتيجي مستند إلى قناعته بأن السلام العادل الشامل في الشرق الأوسط هو حاجة أساسية لكل دول المنطقة وشعوبها، وفي حالة بلوغه سيكون بمثابة منعطف هام في تاريخ المنطقة، ومنطلق أساسي نحو آفاق جديدة تبشر دول المنطقة بالاستقرار والتعايش السلمي، وشعوبها بأن تعيش حياتها الطبيعية التي حرمت منها ردحا طويلا يقرب من الخمسة عقود.

إن حكومة بلدى، الأردن، مدركة تماما لوعورة المسلك ولاحتمال مواجهة العثرات. ولكنها مصممة على ألا تجعل من هذه العثرات معاذير تصدها عن المضي قدما في عملية السلام، بل سترى فيها مشكلات ستعكف على حلها مع الجانب الاسرائيلي بمسؤولية وإخلاص كلما برزت، كي يواصل بلدي مسيرته نحو هدف السلام الشامل، رائده في ذلك مصلحة شعبنا الذي يؤمن بسلامة التوجه. وما علينا جميعا إلا أن نأمل ونعمل مع الأمم المتحدة ومع بقية الأطراف سواء بسواء.

السيد سوشاريبا (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

"فيضربون سيوفهم سككا وأسنتهم مناجل: فلا ترفع أمة على أمة سيفا ولا يتعلمون الحرب من بعد". (أشعيا ٤٢)

ذلك نداء عاجل سُمع في منطقة منذ آلاف السنين، منطقة لم تُعف من حرب، أو عنف، أو فوضى، أو مآسي أو كوارث طوال القرون الماضية. وربما تكون السيوف والأسنة قد انقضى زمانها منذ سنوات طويلة،

ولكن حلت محلها أدوات حرب أكثر خطورة وأكثر تدميرا، واستمر البؤس والمرارة، ولم يكن يبدو أن لهما نهاية على امتداد الأفق.

وحتى سنتين مضتا، كان يبدو أن دعاء أشعيا ظل يُعار آذان صماء. ومنذ سنتين، وفي تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١ في مدريد، جلس جميع أطراف صراع الشرق الأوسط حول طاولة واحدة للتفاوض لأول مرة، مقررين أن يتحدثوا إلى بعضهم البعض، سواء ثنائيا أو من خلال المحافل المتعددة الأطراف. ومنذ البداية ذاتها كان واضحا أن هذه العملية، التي تستهدف التوصل إلى سلم عادل ودائم في المنطقة، والتغلب على العداوة العميقة الجذور، قد تطول، وأن النتائج العاجلة أو الحلول الفورية لا ينبغي، ولا يمكن، توقعها.

لقد رحبت النمسا من كل قلبها بافتتاح مؤتمر مدريد، الذي أذن ببداية حقبة جديدة. وأعربنا أيضا عن أملنا في أن تنفق جميع الأطراف على متابعة الحوار الذي بدأ باعتباره البديل الصالح الوحيد عن المعاناة اليومية والعنف ونزيف الدماء. في عام ١٩٧٣، أدلى المستشار الاتحادي النمسوي، في ذلك الوقت، السيد برونو كرايسكي، بالبيان التالي:

"لا أعتقد أن التكلم إلى الفلسطينيين سيعرض وجود اسرائيل للخطر. لقد حان الوقت؛ وعلينا أن نجد شركاء عمليين من أجل الحوار".

وبعد طول انتظار تحقق هذا النداء.

لقد كان دعمنا يستمد جذوره دائما من التزامنا الطويل الأمد بحل سلمي، عادل وشامل ودائم لمشاكل الشرق الأوسط المتعددة الجوانب. أي حل يجب أن يأخذ في الحسبان المسألة الأساسية المتمثلة في التنفيذ الكامل لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ويجب أيضا أن يعبر عن مبدأ الأرض مقابل السلام.

والتطورات التي أصبحت واضحة للعيان وملموسة في بداية هذا الصيف تمثل خطوة عظيمة إلى الأمام، خطوة لم نكن نعتبرها ممكنة منذ سنة. وأود أن أثني صراحة على الاعتراف المتبادل بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وما تلاه من توقيع إعلان المبادئ الاسرائيلي - الفلسطيني، في ١٣ أيلول/ سبتمبر في واشنطن العاصمة. ونعتقد أن الحكومة الاسرائيلية، مع رئيس الوزراء اسحق رابين ووزير الخارجية شيمون بيريز، ومنظمة التحرير الفلسطينية، بقيادة الرئيس ياسر عرفات، يستحقون احترام المجتمع الدولي لقرارهم الذي كان شجاعا وملهما.

إن الحكم الذاتي المحدود لقطاع غزة ومنطقة أريحا، المتوخى في إعلان المبادئ، ما هو، بالتأكيد، إلا خطوة أولى وحل جزئي للمطالب والطموحات المشروعة للشعب الفلسطيني، ولكنه يبين النهج البنّاء المتخذ من جانب جميع الأطراف. وتأمل النمسا أن تعطي هذه الاتفاقات بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية دفعة جديدة حيوية لعملية السلام في الشرق الأوسط برمتها. ونأمل أن يتحقق بسرعة مزيد من التقدم في المفاوضات الثنائية بين اسرائيل وسوريا، وبين اسرائيل ولبنان، وأنه - بعد الإبرام المشجع لاتفاق إطاري من أجل السلم - سيتحقق تقدم آخر في القريب العاجل بين اسرائيل والأردن، وأن شبكة من الاتفاقات المماثلة ستغطي المنطقة برمتها في المستقبل القريب، بما يضمن الاستقرار، والرخاء والسلم الدائم.

ومع ذلك، لا يمكن ضمان السلم إلا إذا تجسد النجاح المحرز على مائدة التفاوض في الظروف السائدة على أرض الواقع، ونفذت مختلف التدابير المتفلق عليها دون تأخير. وتثبت معظم الأحداث الأخيرة مدى هشاشة وضعف مناخ الثقة المتبادلة والتفاهم الذي بدأ في ١٣ أيلول/سبتمبر. وتعريض هذا المناخ للنكسات والمقاطعات يمكن أن يعرض للخطر عملية السلم برمتها، ويعمق الإحباط والتعصب على الجانبين. ونتيجة لذلك، فإن التوقعات غير المحققة، وخيبة الأمل والمرارة لن تؤدي إلا إلى مزيد من موجات العنف. ولهذا نناشد الأطراف في المنطقة بأن تبذل قصارى جهدها من أجل تفادي الأضرار بزخم السلم الثمين هذا، وإبداء أقصى قدر من ضبط النفس في أعمالها في هذه اللحظات الحرجة للغاية في عملية انتقالية بالغة الصعوبة.

وعلى أطراف الصراع ذاتها أن تثبت استعدادها للتغلب على العداوات القديمة، وتخطي الصدوع العميقة التي تفصل بينها، والبدء في نهايةالمطاف في رأب هذه الصدوع بتدابير وأفعال لبناء الثقة؛ لأن هذه الأعمال أكثر أهمية بكثير من الكلمات، مهما كانت معسولة. ومع ذلك، فعلى المجتمع الدولي أيضا أن يقدم مساعدته، وأن يساند العملية التي بدأت، وخصوصا فيما يتعلق بالتخفيف من المحنة المستمرة التي يعانيها الفلسطينيون الذين يعيشون في الأراضي المحتلة في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية وإنسانية بالغة الصعوبة. ولهذا نشعر بالارتياح إزاء نتيجة مؤتمر إعلان

التبرعات الذي انعقد في ١ تشرين الأول/أكتوبر في واشنطن العاصمة؛ ولعلي أذكر في هذا السياق بأن النمسا قد التزمت بتقديم مساعدة إلى الفلسطينيين تبلغ ١٧ مليون دولار تقريبا خلال السنوات الخمس المقبلة. ونعتقد أن المشاريع الملموسة في الأراضي المحتلة - ولا سيما في قطاع غزة ومنطقة أريحا - فيما يتعلق بالهياكل الأساسية، والرعاية الصحية، والزراعة والاستثمارات الأخرى التي توفر فرص العمل، تعتبر بالغة الأهمية لمواجهة الاحتياجات العاجلة للسكان الفلسطينيين. ونرحب أيضا بإنشاء الأمين العام لقوة عمل رفيعة المستوى استجابة لمطالب اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. ونحن مقتنعون بأن قوة العمل هذه، التي ستركز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لقطاع غزة وأريحا، ستلعب دورا هاما في دعم نهج متضافر من أجل التنمية في هاتين المنطقتين.

وقد أصبحت النمسا أيضا شريكا كاملا في مفاوضات السلام المتعددة الأطراف. ومنذ البداية، كانت النمسا ترى أن عملية السلم المتعددة الأطراف، عندما بدأت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ في موسكو، وجرت منذ ذلك الوقت في خمسة أفرقة عمل متوازية، تعتبر نتيجة طبيعية هامة لمفاوضات السلم الثنائية. ولهذا ناشدت النمسا عدة مرات جميع الأطراف المعنية مباشرة، القيام بدور نشيط في المفاوضات المتعددة الأطراف، من أجل تحقيق نتائج ملموسة وعاجلة. وفي هذا المضمار، أود أن أكرر مرة أخرى مناشدة سوريا ولبنان للانضمام إلى المسار المتعدد الأطراف بأسرع ما يمكن. وهذا سيفيد أيضا العملية الثنائية، لأن كلا المسارين مترابطان ويعزز كل منهما الآخر.

ولم تكتف النمسا بالقيام بدور نشيط في مداولات جميع أفرقة العمل، بل إنها أيضا، وفي نفس الوقت، قدمت مقترحات ملموسة من أجل التعاون فيما بين الشركاء في المنطقة. ومن ثم، تنفذ النمسا، بالتعاون مع لجنة المجموعات الأوروبية دراسة جدوى بشأن توصيل شبكات كهربائية في الشرق الأوسط. وبالإضافة إلى ذلك، نعتزم المساعدة على بناء إدارة للرعاية الصحية الأساسية في الأراضي المحتلة، والنهوض بمشروعات بيئية مثل إنشاء بنك للمعلومات، ومدونة سلوك لتنسيق اللوائح البيئية الوطنية.

ولكن اشتراك النمسا بنشاط في عملية السلام المتعددة الأطراف ينطوي أيضا على استعدادنا لاستضافة اجتماعات الأفرقة العاملة أو الأنشطة فيما بين الدورات. وانني أذكر بأن فيينا كانت المكان الذي عقد فيه أول اجتماع للفريق العامل المعني بالموارد المائية في أيار/مايو ١٩٩٢، وانها قد استضافت، في حزيران/يونيه ١٩٩٣، حلقة دراسية عن تكنولوجيا المياه، واستضافت، في تشرين الأول/اكتوبر١٩٩٣، حلقة دراسية عن تدابير بناء الثقة والمنظورات البعيدة المدى. وكانت كل حلقة من هذه الحلقات الدراسية إضافة مفيدة لأنشطة الأفرقة العاملة.

إن السلم في الشرق الأوسط لم يكن في وقت من الأوقات قريب المنال كما هو اليوم، وهو سلم يمكن، بمساعدتنا جميعا، ومساعدة الأطراف المعنية مباشرة والمجتمع الدولي، أن يصبح في القريب العاجل حقيقة واقعة، لما فيه صالح المنطقة بأسرها وصالح سكانها. ونأمل أن يكون النداء القديم "ولا يتعلمون الحرب بعد" قد تحول آنذاك الى نبوءة حقيقية.

السيد أشاريا (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد كانت نيبال مؤيدا صلبا لمؤتمر الشرق الأوسط الذي بدأ في مدريد في عام ١٩٩١. وقد أيدنا المشاورات المضنية التي اضطلع بها راعيا المؤتمر من أجل تحريك العملية الى الأمام بخطى أسرع. ولذلك فإن وفدي يشارك مشاركة تامة في الرأي القائل بأن توقيع قادة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على إعلان المبادئ كان تحولا تاريخيا. وأنا اغتنم هذه الفرصة لكي أشيد بشجاعة وبصيرة زعماء اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، كما انني أود أن أسجل رسميا تقديرنا لحكومة النرويج على الدور الهام الذي قامت به من أجل تحقيق هذا التحول.

لقد حدد الإعلان مجموعة من الأهداف الجريئة. كما حدد منتصف كانون الأول/ديسمبر موعدا لتنفيذ الخطوة الرئيسية الأولى - وهي الانتهاء من المفاوضات المتعلقة بانسحاب اسرائيل من غزة وأريحا، وهو الانسحاب الذي سيدخل حيز النفاذ في نيسان/ابريل ١٩٩٤. أما الظفر بالسلام في الشرق الأوسط فهو أمر متروك للأطراف المعنية، وقد أسعد وفدي ما أبدته قيادة كل من اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية من رغبة حقيقية في السلام، وتصميم على متابعة المفاوضات بحسن النية. ومواصلة المفاوضات وتحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع أمران هامان لإبقاء الزخم قويا.

ومن المهم بنفس القدر أن يلمس الشعب الفلسطيني الدليل على أن السلام سيحدث فرقا في حياته. والمجتمع الدولي عليه دور هام يؤديه من أجل

تحقيق هذا الهدف. وقد بعث الاجتماع الذي عقد في واشنطن في تشرين الأول/اكتوبر هذا العام برسالة التزام بتحسين الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني على المدى القريب، وإقامة هيكل لتحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

والهدف النهائي للعملية هو تحقيق سلم عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣). ولابد من ترسيخ التحول المفاجئ في العلاقات بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، عن طريق إحراز تقدم على المسارات الأخرى للمفاوضات الثنائية. ويمثل التقدم المحرز في المحادثات بين اسرائيل والأردن تطورا نرحب به.

وسيكون إحراز تقدم في المحادثات بين سوريا واسرائيل عنصرا أساسيا للسلام الشامل في الشرق الأوسط. وتأمل نيبال أملا صادقا أن يظل البلدان ملتزمين بتحقيق تسوية لنزاعهما عن طريق المفاوضات. ويتطلع وفدي، بالمثل، الى رؤية تقدم ملموس، في وقت مبكر، في المفاوضات بين اسرائيل ولبنان. ونحن نؤيد استقلال لبنان وسيادته وسلامته الاقليمية، ومشاركتنا المستمرة في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هي تعبير عن هذا الالتزام.

إن الجوانب الاقليمية لعملية السلام تتضمن قضايا أساسية ترتبط بالأمن والمياه والبيئة والتنمية الاقتصادية واللاجئين. وتؤيد نيبال الدعوة لتحويل الشرق الأوسط الى منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة التدمير الشامل. وانضمام جميع الدول في المنطقة الى الصكوك الدولية القائمة الآن سيمثل خطوة رئيسية في هذا الاتجاه. ومشاركة جميع بلدان المنطقة، لا سيما سوريا ولبنان، في المفاوضات المتعددة الأطراف أمر جوهري لتحقيق التعاون الاقليمي الفعال.

ونظرا لارتباط الأمم المتحدة التاريخي بالحالة في الشرق الأوسط، فإن لها دورا حيويا تؤديه في تقوية الزخم نحو تحقيق سلم دائم وشامل في الشرق الأوسط. وهناك عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة، منها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، تنخرط في أعمال إنسانية قيمة. وتواجه وكالات الأمم المتحدة المسؤولة عن الأنشطة التنفيذية لتحقيق التنمية، تحديا يتمثل في العمل على توسيع نطاق التفاعل الاقتصادي في جميع أنحاء المنطقة. وتساعد عمليات حفظ السلم في المنطقة على إعطاء السلام فرصة، عن طريق الحفاظ على الاستقرار في إطار الولايات المخصصة لها.

لقد كان الشرق الأوسط في صميم أول توافق دولي في الآراء، بعد انتهاء الحرب الباردة، من أجل إعلاء مبدأ عدم جواز حيازة الأراضي عن طريق القوة. وإذا استمرت النوايا الحسنة والعزيمة الصادقة، فإن الشرق الأوسط يمكن أن يكون أساسا لنظام دولي سلمي ومستقر بعد نهاية الحرب الباردة. ومن واجب المجتمع الدولي أن يشجع المسيرة نحو تحقيق ذلك الهدف.

السيد بريتنستين (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
في السنوات الأخيرة، شهدنا أحداثا وتطورات جرت في العالم كان يمكن تصنيفها قبل خمس سنوات فحسب، على أنها من قبيل الأماني. وكان آخر هذه الأحداث وأكثرها مدعاة للترحيب هي المصافحة التاريخية بين رئيس الوزراء رابين والرئيس عرفات. ويبين اعلان المبادئ الذي وقع بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، والاعتراف المتبادل بينهما، التغير التاريخي الذي طرأ على الصراع الطويل في الشرق الأوسط.

وكان ذلك أول نتيجة هامة وملموسة لعملية مدريد، التي بدأت منذ عامين والتي تتشارك رئاستها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. وكان العامل الأساسي الذي جعل هذا الاتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل ممكنا هو الشجاعة الشخصية المثيرة للإعجاب والنهج البناء للقادة على الجانبين. ومع ذلك، فإن االمساعدة الحكيمة والخلاقة التي قدمتها النرويج خلال المفاوضات السرية الطويلة جديرة أيضا باعجابنا.

وترحب حكومة فنلندا بهذه الاتفاقات. ونعتقد ان الشروط الأساسية للتوصل الى حل شامل استنادا الى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وارساء سلام دائم في المنطقة قد تهيأت الآن بعد عقود من العنف. وهذا السلام الدائم لا يمكن ان يتحقق إلا بالنهوض بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وبأمن جميع الدول في المنطقة، بما فيها اسرائيل.

ويحدونا الأمل في أن تسهم أيضا الاتفاقات بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في التوصل الى اتفاقات في مفاوضات السلام بين اسرائيل وأطراف التفاوض الأخرى وهي: الأردن - وفي القريب العاجل

على ما نأمل - وسوريا ولبنان.

وتبين الأحداث التي وقعت حتى الآن انه من الممكن فعلا إحراز تقدم من خلال المفاوضات السلمية. وبهذه الانطلاقة التاريخية تكون عملية السلم في الشرق الأوسط قد خطت خطوة كبيرة الى الأمام. كما انها أتاحت فرصة لكل الدول في المنطقة لإيجاد أساس جديد لعلاقاتها المتبادلة.

ولضمان استمرار التقدم، يتعين على المجتمع الدولي أن يسهم بنصيبه في مساعدة الأطراف بطرق ملموسة. ومن المهم أن يتضح للجميع ان السلم سيجلب معه بالفعل مزاياه المتمثلة في زيادة الدخول وتحسين مستويات المعيشة، وتقديم خدمات أفضل، والأهم من ذلك كله، تحسين الوضع الأمني.

إن عملية التعمير في المناطق التي ستخضع للحكم الذاتي الفلسطيني يجب أن تبدأ دون تأخير. وسيكون الدعم الدولي لهذه المهمة كثيرة المطالب ذا أهمية حيوية. لذلك كان من دواعي الاغتباط أن يجتمع نحو ٤٥ مانحا، من بينهم فنلندا، في واشنطن العاصمة في ١ تشرين الأول/اكتوبر١٩٩٣، ليتعهدوا بتقديم معونة يزيد مجموعها على بيلوني دولار على مدى خمس سنوات الى غزة وأريحا. وهذه النتيجة الرائعة تبعث فينا الأمل في إمكانية أن تتحقق توقعاتنا.

وتلتزم فنلندا - شأنها شأن بلدان الشمال الأوروبي الأخرى - بالمشاركة الكاملة في جهود التعمير والتنمية في غزة وأريحا. وفي هذه المرحلة، تم التعهد بتقديم مبلغ ٤٠ مليونا من الماركات الفنلندية كمساهمة منا في هذا الغرض. وسيتاح هذا العام من هذا المبلغ جزء قدره ١٠ ملايين مارك فنلندي للاحتياجات في الأجل القصير، من خلال البنك الدولي ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وسوف توجه بقية المبلغ نحو مشاريع التعمير والتنمية في المناطق التي ستتمتع بالحكم الذاتي الفلسطيني.

ولتهيئة أحوال معيشية أفضل، يصبح من الضروري إيجاد أساس اقتصادي متين. وسوف يتحقق ذلك بتهيئة بيئة تفضي الى إقامة المشاريع والتبادل التجاري، بدلا من الاعتماد على المساعدة المستمرة من الخارج. وعلى ذلك، ينبغي تقليل الحواجز التي تعوق الاتصالات والتجارة في المنطقة، بل وإلغاؤها تماما.

ونعتقد أن من شأن إقامة علاقات تجارية طبيعية لا يعوقها عائق وتعاون اقتصادي أن تعود بالخير العميم على المنطقة كلها. وسوف يكون إنهاء المقاطعة التجارية ضد اسرائيل تدبيرا بناء من جانب الدول العربية.

ومما يؤسف له ان التطورات المؤاتية والمشجعة لا يزال يطغى عليها العنف المستمر. ولابد من وقف هذه الحلقة المفرغة من العنف، لأنها لن تجلب شيئا غير المعاناة والدمار. وأي خلافات في الرأي يجب التعبير عنها وحسمها بالوسائل السلمية. وبالتالي، فإننا نحث جميع الأطراف والجماعات على أن تمتنع عن كل أعمال العنف. ونحن على ثقة بأن السلطات أيضا سوف تمتنع عن الاستخدام المفرط للقوة في الحفاظ على القانون والنظام، وان القانون سوف ينفذ على الجميع بغير استثناء.

ونحن نفهم تمام الفهم أن العمل قد بدأ لتوه أخيرا، وأنه مازالت هناك عقبات كثيرة، ولا يمكن التوصل الى حلول جديدة بين عشية وضحاها. ومع ذلك فإنه يمكن، عن طريق المفاوضات الدؤوبة والثقة المتبادلة واعتراف كل جانب باحتياجات الجانب الآخر، أن يتحقق تقدم وأن تتحول هذه العملية التاريخية الى عمل ملموس. وبعبارة أخرى، مطلوب من كل الأطراف اتخاذ تدابير لبناء الثقة.

ومن الضروري، في هذا الصدد، ان يتم التوصل الى الحلول الضرورية للمشاكل العملية في التاريخ المستهدف، وهو ١٣ كانون الأول/ديسمبر ، وبذلك يمكن بدء المرحلة التنفيذية للتسوية السلمية. وبالتالي، فإننا نحث كلا الطرفين على مواصلة جهودهما من أجل بلوغ تلك الغاية، بنفس روح التوفيق والمصالحة التي أبدياها بالفعل.

والأمم المتحدة، وفاء منها لرسالتها، ينبغي أن تقدم مساهمتها لكفالة نجاح هذه العملية. ولكي تكون قادرة على ذلك، فإن اجراءاتها يجب أن تكون حكيمة وملائمة لخلق الثقة في قدرتها على المساهمة في هذه العملية بطريقة مجدية ونزيهة.

ومن الناحية العملية، نجد أن الأمم المتحدة قامت على مر السنين بعمل قيم لصالح اللاجئين. ومع ذلك، فإن عددا من قرارات الجمعية العامة في الماضي لم يكن مفيدا. ونأمل في أن يكون باستطاعتنا أن نبدأ صفحة جديدة في هذا الصدد أيضا. وبالتالي فإن وفد

بلدي يرحب بروح التعاون التي جعلت من الممكن تقديم مشروع قرار جديد يعبر عن التقدم المحرز في عملية السلم. ويعرب وفد بلدي عن تأييده الكامل لمشروع القرار هذا، آملا أن يتم إقراره بتوافق الآراء.

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

أود أن أبلغ الأعضاء بتغيير طرأ على برنامج عملنا. فالبند ٤٢ من جدول الأعمال "الحالة في البوسنة والهرسك"، الذي كان من المقرر أصلا أن تنظر فيه الجمعية العامة يوم الجمعة الموافق ٣ كانون الأول/ديسمبر ، تأجل النظر فيه الى صباح الجمعة ١٧ كانون الأول/ديسمبر.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥.